الفصل الرابع

رمضان عبد التواب ودراسة اللغة في ذاتها

المبحث الأول

جهوده الصوتية

شَغلَ الدرس الصوتي اهتمام رواد الفكر اللغوي أمثال: الخليل (ت ١٧٥ هـ) ، وسيبويه (ت١٨٠هـ)، ومن جاء بعدهما مثل ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) وغيره.

واتّجهت الدراسات اللغوية الحديثة في جانبٍ أساسي من جوانبها المتعدّدة إلى دراسة الصوت اللغوي، وما يعرض له من مشكلات في أية لغة من اللغات[١].

وذلك؛ لأنّ ((الأصوات هي اللّبنات التي تشكّل اللغة، أو المادّة الخام التي تبنى منها الكلمات والعبارات. فما اللغة إلاّ سلسلة من الأصوات المتتابعة، أو المتجمّعة في وحدات أكبر ترتقي حتّى تصل إلى المجموعة النفسية. وعلى هذا فإنّ أي دراسة تفصيلية للغة ما تقتضي دراسةً تحليلية لمادّتها الأساسية، أو لعناصرها التكوينية وتقتضي دراسة الصوت اللغوي تجمّعاتها الصوتية))[٢].

وبعدُ: فقد تناول الدكتور رمضان عبد التواب عدّة مسائل تُدْرج في ضمن هذا المجال، وسأبين أمثلة منها على النحو الآتي:-

أولا: التغيّر والثبات في أصوات العربية:

التغيُّر في اللغات أمرٌ حتميٌّ؛ ((لأنّ اللغة كائن حيّ يتطوّر على ألسنة المتكلّمين بها، وهم من الأحياء، وهي لذلك تتطوّر وتتغيّر بفعل الزمن))[٣] بيد أنّ العربية لها ظرف لم يتوافر لأية لغة من لغات العالم، وهو ارتباطها بالقرآن الكريم، وقد كفل الله لها الحفظ، ما دام يحفظ دينه، فقال ﷻ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[٤]. وقد أحسن الدكتور رمضان عبد التواب في قوله: ((لولا القرآن ما كانت

(١) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات : ٥.
(٢) دراسة الصوت اللغوي: ٤٠١.
(٣) اللغة لفندريس: ٤١٩.
(٤) الحجر / ٩.

عربيـة))[1]. وسـلكت العربيـة فـي تطورهـا سـبيلين: الأول: التطـوّر فـي أصـوات الفصحى، والآخر: تطوّر أصوات العربية في اللهجات الدارجة[2]. وسأتناول هنا مظاهر التطوّر في أصوات الفصحى فقط.

إنَّ أوّل من أثار النقاش في هذه المسألة، هو المستشرق الألماني برجشتراسر (ت١٩٣٣م)، ثم صارت هذه المسألة قضيّة معروفة نوقِشَت في كتابات الأصواتيين العرب؛ إذ تناولوا مجموعة من الأصوات العربية، منها: الضاد، والطاء، والقاف والهمزة، والعين، والغين، والحاء، والجيم. وسَنْقتَصِرُ هنا على مناقشة ما يخصُّ الأصوات الثلاثة الأولى (الضاد، والطاء، والقاف)؛ لأنّها أكثر الأصوات إثارة للنقاش وحاجةً إلى التفسير، أمّا الأصوات الأخرى فيُرجَّح أنّ ما أثير حولها من نقاش لا يدخل في مجال تطوّر الأصوات في الفصحى، وإنّما هو نوع من الاختلاف في وجهات النظر في التعبير عن صفات الأصوات التي لا يبدو حصول أيّ تغيير فيها أو تطوّر[3].

١. صوت الضّاد:

عدَّ الخليل بن أحمد الضّاد في حيّز الجيم والشين وهما من الأصوات الغاريّة[4]. كما يقول سيبويه: ((ومن بين أوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد))[5]، ويوضّح ذلك المبرّد، فيقول: ((الضاد ومخرجها من الشدق، فبعض الناس تجري له في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر))[6]. ويقول ابن جنّي: ((ومن أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس، مخرج الضاد، إلا أنّك إذا شئت تكلّفتها من الجانب الأيمن، وإنْ شئت من الجانب الأيسر))[7].

---

(١) فصول في فقه العربية: ١٠٨.
(٢) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٨٢.
(٣) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٨٤.
(٤) ينظر: العين: ٥٨/١.
(٥) الكتاب: ٤٠٥/٢.
(٦) المقتضب: ١٩٣/١.
(٧) سر صناعة الإعراب: ٥٢/١.

ويمكن تلخيص ما ذكره سيبويه عن الضاد في عدّة نقاط[1]:

أ- الضاد يتميّز بمخرجه، فلا يشاركه فيه غيره.

ب- الضاد عند سيبويه صوت رخو لا ينحبس الهواء في مخرجه، مجهور، ومطبق ومستعل، ومستطيل.

ت- الضاد بهذه الصفات صوت منفرد؛ لقول سيبويه: ((لولا الإطباق لخرجت الضاد من الكلام؛ لأنّه ليس شيء في موضعها غيرها))[2].

أمّا الضاد ((حسب نطقنا لها الآن، فتُعدّ المقابل المفخّم للدال، أي أنّها صوت شديد مجهور مفخّم، ينطق بنفس الطريقة*، التي تنطق بها الدال، مع فارق واحد، هو ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق، في النطق بصوت الضاد. وعلى هذا فالضاد العربية هي المقابل المطبق للدال غير أنّنا إذا نظرنا إلى وصف القدماء لها، من النحويين واللّغويين وعلماء القراءات، عرفنا أنّ الضاد القديمة، تختلف عن الضاد التي ننطقها الآن، في أمرين جوهريّيْن:

أولهما: أنّ الضاد القديمة ليس مخرجها الأسنان واللثة، بل حافة اللسان أو جانبه.

وثانيهما: أنّها لم تكن انفجارية (شديدة)، بل كانت صوتًا احتكاكيًّا (رخوًا)))[3].

وهي الآن ننطق بها وقد حلّ محلّها صوت الظاء في نطق أهل العراق، وبلدان الجزيرة العربية، وصوت الدال المطبقة أو(الطاء المجهورة) في نطق أهل مصر وبلاد الشام[4].

وعلى هذا يقرّر الدكتور رمضان عبد التواب: أنّ ((الضاد التي ننطقها اليوم، ليست هي الضاد القديمة، التي كانت عند العرب القدماء، وإنّما هي تطوّر عنها))[5]. والضاد القديمة ـ كما يتخيلها إبراهيم أنيس ـ ((يمكن النطق بها بأن يبدأ المرء بالضاد الحديثة، ثم ينتهي نطقه بالظاء، فهي إذن مرحلة وسطى، فيها شيء من شدّة الضاد

(١) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٨٦.
(٢) الكتاب: ٤٠٦/٢.
(*) الصواب: بالطريقة نفسها.
(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٦٢ ـ ٦٣.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية: ٤٩، وأصوات العربية بين التحوّل والثبات: ٥٠.
(٥) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٦٤.

الحديثة، وشيء من رخاوة الظاء العربية؛ ولذلك كان يعّدها القدماء من الأصوات الرخوة))[1].

ويقول الدكتور رمضان عبد التواب في الضاد العربية القديمة: ((ويبدو من وصف القدماء لها، ومن تطوّرها في بعض اللهجات واللغات، أنّها كانت لامًا مطبقة، كما يقول برجشتراسر[2]، كما يبدو أنّها فيها بعض الشبه بالظاء والضاد، وإلا ما تطوّرت في اتجاه كلّ واحد من هذين الصوتين في اللهجات العربية الحديثة))[3].

وممّا لا شكّ فيه، أنّ العرب القدامى كانوا يفرّقون بين الضاد والظاء؛ بدليل أنّ الكتابة العربية، التي أوّل ما شاعت في قريش وضعت لكلّ واحد منهما صورة مختلفة عن الأخرى، ولعلّ الخلط بين هاتين الصورتين، ((كان قد شاع في القرن الثالث الهجري... والدليل على أنّ الخلط بين الضاد و الظاء قديم في العربية، تلك المؤلفات الكثيرة، التي تعالج هذه المشكلة من قديم[4]. ولقد كانت محاولات بعض من ألّف في هذا الموضوع من اللغويين العرب، منحصرة أحيانًا في تنبيه الكتّاب، حتى لا يخلطوا الضاد بالظاء في خطوطهم، متأثرين في ذلك في نطقهم، الذي كان من العسير إصلاحه))[5].

٢. صوت الطاء:

(١) الأصوات اللغوية: ٤٩.

(٢) قال برجشتراسر: ((فمخرجها قريب من مخرج اللام من بعض الوجوه، والفرق بينهما هو أنّ الضاد من الحروف المطبقة كالصاد، وأنّها من ذوات الدويّ (الاحتكاك)، واللام غير مطبقة، صوتية محضة ؛ فالضاد العتيقة حرف غريب جدًا،غير موجود - حسبما أعرف - في لغة من اللغات إلا العربية... غير أنّ للضاد نطقًا قريبًا منه جدًا عند أهل حضرموت، وهو كاللام المطبقة))، التطوّر النحوي: ١٨ - ١٩.

(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٦٧.

(٤) ينظر: الإحصاء الذي عمله الدكتور رمضان عبد التواب لهذه المؤلفات ؛ إذ ذكر ثلاثين مؤلّفًا ممّا ألّفه اللغويون العرب في موضوع الضاد والظاء في مقالته: (مشكلة الضاد العربية وتراث الضاد والظاء)، مجلة المجمع العلمي العراقي، م/٢١، لسنة ١٩٧١م.

(٥) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٧٣ - ٧٤.

صوت الطاء عند القدماء صوت شديد، مجهور مفخّم، عدَّها سيبويه من الأصوات المجهورة، كما قال عنها: ((لولا الإطبق لصارت الطاء دالا...))[1] أي أنّها نظير الدال المفخّم.

في حين أنها في نطقنا اليوم نظير التاء المفخّم، أي أنّها ((صوت شديد مهموس مفخّم، ولا فرق بينهما إلا أنّ مؤخرة اللسان ترتفع تجاه الطبق عند نطق الطاء، ولا ترتفع نحوه في نطق التاء))[2].

وذهب علماء الصوت العرب إلى ثلاثة احتمالات تفسّر وصف الطاء بأنّها صوت مجهور، وهي:

((الاحتمال الأول: ليس من البعيد أن يكون العرب قد أخطؤوا التقدير، فظنُّوا أنّ الطاء مجهورة.

الاحتمال الثاني[3]: لعلّ تطوّرًا حدث في نطق ذلك الصوت الذي يرمز له كتابةً بالحرف [طاء]، فلعلّهم كانوا ينطقونه في القديم بما يشبه الضاد الحالية.

الاحتمال الثالث[4]: لعلّهم كانوا يصفون صوتًا يشبه صوت الطاء الذي نسمعه في بعض لهجات الصعيد، وفي نطق بعض السودانيين الآن، وهو صوت طاء مشرّبة بالتهميز...))[5].

٣. صوت القاف:

عدَّ القدامى من اللغويين العرب (القاف) من الأصوات المجهورة في العربية الفصحى[6]. أمّا عند الدارسين المعاصرين، فيقول الدكتور رمضان عبد التواب: ((هو كما ينطق به مُجيدو القرآن الكريم في مصر، صوت شديد مهموس، ينطق برفع مؤخر الطبق، حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق، ليسدّ المجرى الأنفي، ورفع

(١) الكتاب: ٢/ ٤٠٦.
(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٦ ـ ٤٧.
(٣) ذهب إلى ذلك: الدكتور إبراهيم أنيس، ينظر: الأصوات اللغوية: ٥٨.
(٤) ذهب إلى ذلك الدكتور تمّام حسّان، ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٩٤.
(٥) علم اللغة العام: الأصوات: ١٣٠ ـ ١٣١.
(٦) ينظر: الكتاب: ٤٠٥/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢٧٨/١، وشرح المفصّل: ١٠ / ١٢٩.

مؤخر اللّسان حتى يتّصل باللّهاة والجدار الخلفي للحلق، مع عدم حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية فينحبس الهواء ثمّ ينفجر بعد انفصال العضوين المتصلين. وعلى ذلك فلا فرق بين القاف والكاف، إلا في أنّ القاف أعمق قليلا في مخرجها))[1].

وذهب المعاصرون من علماء الصوت العرب إلى أربعة احتمالات تفسّر وصف القاف بأنّها صوت مجهور:

- ال**احتمال الأول:** ذهب إبراهيم أنيس إلى ((أنّه كان يُشبه إلى حدّ كبير تلك القاف المجهورة التي نسمعها الآن بين القبائل العربية في السودان، وجنوب العراق، فهم ينطقون بها نطقًا، يخالف نطقها في معظم اللهجات العربية الحديثة؛ إذ نسمعها منهم نوعًا من الغين))[2].
- **الاحتمال الثاني**:ذهب كمال محمد بشر إلى أنّ سيبويه كان يقصد مجهور الكاف (الجيم القاهرية) حين وصف القاف بالجهر[3].
- **الاحتمال الثالث**: ذهب الدكتور حسام سعيد النعيمي إلى ((أنّ الصوت لم يدخله تغيير في الفصيح، فالقاف حرف لهوي شديد، وهو مجهور على وفق ضابط الجهر الذي وضعه القدماء، وهو عدم جريان النّفس عند إخفاء الحرف وترديده))[4].
- **الاحتمال الرابع**: يرجّح الدكتور غانم قدوري الحمد أنّ سيبويه وَهمَ في ذلك الوصف؛ لأنّه يجد كلام سيبويه ينطبق تمامًا على القاف التي يقرأ بها القرّاء، وينطقها الفصحاء من أهل زماننا، وهي مهموسة في قول جميع الدارسين المحدثين، ثم يفسر السبب في وقوع سيبويه بمثل هذا الوهم في أمرين:

الأول: ما في صوت القاف من ضخامة ونصاعة وقوّة تجعل كثيرًا من المبتدئين بدراسة الأصوات في زماننا يتوهمون كونه مجهورًا.

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٥٤ ـ ٥٥.
(٢) الأصوات اللغوية: ٧٧.
(٣) ينظر: علم اللغة العام: الأصوات: ١٤١، وتابعه على ذلك الدكتور أحمد مختار عمر، ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ١٢١.
(٤) أصوات العربية بين التحوّل والثبات: ٢٩.

الثاني: صعوبة أو استحالة نطق صوت شديد مجهور من مخرج القاف على نحو ما يمكن مع صوت الكاف))[1].

ثانيـًا : المُصوّتات عند علماء العربية:ـ

المصـوّتات: هـي ((الأصـوات المجهورة، التـي يحـدث فـي تكوينهـا أن يندفع الهواء في مجرى مستمر، خلال الحلق والفم، وخلال الأنف معهما أحيانًا، دون أن يكون هناك عائق، يعترض مجرى الهواء اعتراضًا تامًّا، أو تضييق لمجرى الهواء، من شأنه أن يحدث احتكاكًا مسموعًا))[2].

والمصـوّتات فـي العربيـة الفصـحى، هـي مـا سـمّاه نحـاة العـرب بالحركـات (الفتحة، والضمة، والكسرة)، وكذلك حروف المدّ، كالألف في (قال)، والواو في (يدعو)، والياء في (القاضي).

قال الدكتور رمضان عبد التواب: ((لم تحظَ أصوات العلّة، من قدامى اللغويين العرب، بمثل ما حظيت به الأصوات الصامتة من العناية بها، فإنّهم على الرغم من إسهامهم في علاج تلك الأصوات الصامتة، واعتدادهم بها أصواتًا مستقلّة متمايزة، رأيناهم يعالجون أصوات العلّة علاجًا سطحيًّا، وينظرون إليها على أنّها تابعة للأصـوات الصـامتة، لا تسـتقل بنفسـها فـي النطـق تمامًـا، كاسـتقلال الأصـوات الصامتة))[3].

ونجد هناك دعاوى مثل هذه تتردد في كتب علماء الصوت العرب المعاصرين ودراساتهم حول إغفال علماء العربية العناية بالمصوّتات عامّة والحركات خاصّة، وأنّ معالجاتهم لها كانت سطحية دائمًا[4].

ولا يخلو موقف هؤلاء العلماء من المبالغة ومجانبة الدقّة، ممّا يدل على أنّهم لم يطّلعوا على كثيرٍ من مصادر الدرس الصوتي العربي القديم، فكلّ مَن يقف على ما

(٤) المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٩٧.
(١) فصول في فقه العربية: ٣٩٦.
(٢) المصدر نفسه: ٣٩٧.
(٣) ينظر: مثل هذه الدعاوى في: التطوّر النحوي: ٥٣، والأصوات اللغوية: ٣٧، وعلم اللغة العام: الأصوات: ١٩٠.

ورد عن هذا الموضوع في كتب التراث، لا يمكنه إلا أن يقدّر تلك الجهود وينوّه بها، ولا يقلّل من قيمتها ما أحرزه الدرس الحديث من تقدّم كبير في دراسة الأصوات، بفضل ما تيسّر من الوسائل الجديدة لدراسة الأصوات، فلا تزال الأفكار الصوتية العربية القديمة في مجال المصوّتات لها قيمتها من الناحية التأريخية والعلمية[1].

ثالثًا: الصلة بين صيغة (افْعَالَّ) وصيغة (افْعأَلَّ):-

نجد أنّ القدامى من علماء اللغة قد فطنوا إلى هذه الظاهرة الصوتية، وقرّروا أنّ الصيغة المهموزة نشأت من الأخرى تخلُّصًا من التقاء الساكنين، وأشاروا إلى أنّ الكلام العربي الذي يشتمل على هذه الظاهرة لا يكون إلا في النثر، أمّا الكلام الموزون المقفّى فلا يمكن أن يكون في مادّته من الكلم ما يشتمل على هذا المقطع الصوتي، أي أنّ ((النثر يسمح بمصوّت طويل قبل صامت مضعّف كما في(احمارَّ)، (ولا الضالّين)، على حين لا يسمح الشعر بهذه المقاطع المديدة))[2].

ذكر أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) - وهو يعدّ أصوات الهمزات في اللغة العربية - الهمزة التي تزاد، لئلا يجتمع ساكنان، ومثّل لها باطْمَأَنَّ و اشْمَأَزَّ وغيرهما، أي أنّ أصل اطمَأَنَّ: اطْمانَّ، وأصل اشْمَأَزَّ: اشْمازَّ، وهكذا[3]. وقال أبو حيّان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ): ((وقرأ السختياني: (ولا الضألّين)[٨] بإبدال الألف همزة فرارًا من التقاء الساكنين، وحكى أبو زيد: دابّة وشأبّة في كتاب الهمز... قال أبو الفتح: وعلى هذه اللغة قولُ كُثَيِّر: إذا ما العوالي بالعبيط احمارَّتِ [1].

وقول الآخر:

---

(١) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٦٠. ومن يريد أن يقف على ذلك الجهد. وتصحيح نظرة علماء الصوت المحدثين تلك، عليه أن يطّلع على بحث (المصوّتات عند علماء العربية) للدكتور غانم قدوري الحمد الذي نشره في مجلة كلية الشريعة جامعة بغداد: العدد (٥) لسنة ١٩٧٩م، ص (٣٩١ - ٤٥٦) ؛ إذ عرض خلاصة لجهود علماء السلف في دراسة المصوّتات، بعد أن درس الموضوع في العربية في ضوء الدرس الصوتي الحديث.

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٥٦.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ٦٨٢.

(٨) تنظر قراءة أيوب السختياني في: مختصر في شواذ القراءات: ١.

(١) البيت في ديوان كُثير عزّة: ٢٩٤.

والأرضِ أمّـا سُـودُها فَتَجَلَّـتْ بَياضًـا وأمّـا بيضُـها فَادْهَأَمَّـتْ*))[٢].

وقد عدّ القدامى صيغة (افعالَّ) قياسية، وأمّا (افعَالَّ) المهموز فليست قياسية، قال ابن عصفور (ت٦٦٩هـ): ((وقد كان يتّسع هذا عندهم، إلا أنّه مع ذلك لم يكثر كثرةً توجب القياس، قال أبو العباس: قلتُ لأبي عثمان: أتقيس هذا النحو؟ قال: لا، ولا أقبله بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر)) [٣].

وقد التزم الدكتور رمضان عبد التواب برأي القدامى من أهل اللغة الذين قالوا إنّ (افعَالَّ) المهموز قد جاء من (افعالَّ) بالألف هروبًا من التقاء الساكنين؛ إذ قال: ((المقطع الرابع لا يجوز في العربية الفصحى، إلا في آخر الكلمة في حالة الوقف عليها، أو في وسطها بشرط أن يكون المقطع التالي له، مبتدئًا بصامت يماثل الصامت الذي خُتِم هو به.

وهذه الحالة الأخيرة، هي ما عبّر عنها اللغويون العرب القدامى (بالتقاء الساكنين على حدّهما)، وهو أن يكون الأول حرف مدّ، والثاني مدغمًا في مثله نحو: (دابّة) و (شابّة) و (الضالّين) و (مدْهَامّتان) و (احمارّ) و (اصفارّ) وما أشبه ذلك. فصيغة (افعالَّ) إذن يغتفر فيها التقاء الساكنين، على رأي النحاة، أو بعبارة أخرى: يجوز ورود المقطع الرابع، بالاصطلاح الذي يعرفه علماء الأصوات اليوم !))[٤].

ثم ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى القول بأنّ صيغة (افعالَّ) نشأت من صيغة (افعالَّ)؛ إذ قال بعد أن ذكر جملة من الأفعال التي وردت على وزن (افعالَّ) التي عثر عليها في بطون المعاجم العربية، وكتب اللغة، نحو: اتمَارَّ، واجْثَالَّ، واجْذَارَّ... الخ: ((استطعنا أن نحكم باطمئنان إلى أنّ أصل الأمثلة السابقة هو: (افعالَّ)، أي: اتمارَّ، واجثالّ، واجذارَّ... الخ))[١].

(*) البيت لكثير عزّة: ينظر: ديوانه: ٣٤٣.
(٢) البحر المحيط: ١/ ٣٠.
(٣) الممتع في التصريف: ١/ ٣٢٢.
(٤) فصول في فقه العربية: ١٩٤ ـ ١٩٥.
(١) المصدر نفسه: ٢١٣.

وهكذا نجد الدكتور رمضان عبد التواب قد قرّر أنّ السبب في وجود صيغة (افعالّ) في العربية يرجع إلى الوزن الشعري؛ لأنه لا يقبل بعض المقاطع الجائزة في النثر. وهذا أحد آثاره في أبنية العربية، فالوزن الشعري هو المسؤول عن وجود الكثير، من الآثار الأخرى، مثل: (الكلكال) إلى جانب (الكلكل) بمعنى: الصدر، و(درهام) إلى جانب (درهم)، و (خاتام) إلى جانب (خاتم)، وغير ذلك [٢].

وقد خالف الدكتور إبراهيم السامرائي ما ذهب إليه القدماء والدكتور رمضان عبد التواب الذين قالوا بهذه الصلة بين الصيغتين، فقال: ((إنّ (افعَالّ) من مزيد الثلاثي بحرفين وهما الهمزة والتضعيف، ولا علاقة له بـ (افعالّ) المزيد بالمدّ أي الألف، و لا تكون (افعَالّ) المهموز قد جاءت من (افعالّ) بالألف هروبًا من اجتماع الساكنين كما ذهب المتقدّمون وكما التزم برأيهم الدكتور رمضان، أمّا أن يكون في الشواهد المتقدّمة (احمارّ، واسوارّ ، وابياضّ) فلا عبرة فيه فهو من باب اضطرار الشاعر؛ لأنّ الأفعال بألف المدّ لا يمكن أن تأتي في أعاريض الشعر))[٣].

واستدلّ على رأيه هذا بوجود طائفة من هذه الأفعال بالألف ولم تتحوّل إلى (افعَالّ) تخلُّصًا من هذه العلة العارضة، ثم سرد طائفة من هذه الأفعال، منها: ابهارّ الليل (انتصف)، وارغادّ اللبن (اختلط بعضه ببعض)، وارمانّ الحبل (ضعف)،... الخ[٤].

أمّا داود عبدة فقد كان له رأي مختلف ، وهو أنّ الألف في صيغة (افعالّ) هي في الأصل همزة، وقد سقطت هذه الهمزة وأطيلت الفتحة السابقة لها كما سقطت الهمزة في مثل (أأمَنَ)، وأطيلت الفتحة السابقة لها فأصبحت (آمَنَ)، وكما سقطت الهمزة وأطيلت الفتحة السابقة لها كما في راس وبير وشوم في اللّهجات المحكيّة[١].

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه الدكتور رمضان عبد التواب هو الأرجح؛ وذلك أنّ هذه الظاهرة المتمكّنة من تأليف الكلم هي شكل من أشكال التناسق الصوتي في بنية

(٢) ينظر: فصول في فقه العربية: ٢١٣.
(٣) تأريخ العربية: ١٠٠.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٠ ـ ١٠١.
(١) ينظر: معالم دراسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة: ٧١.

الكلمة العربية ((وكأنها ما شاعت في العربية إلا بعد أنْ صاغتها ألسنة متذوقة وأحاسيس مرهفة تعرف أين تضع هذا الصوت أو غيره من البناء))[٢]. ولا نجد أحقَّ من ألسِنَة الشعراء بهذا الذوق، فوضعوا الهمزة بدلا من حرف المدّ في مثل هذا المقطع الذي يضيق به بعض أهل العربية ذَرْعًا. فالهمزة من أصوات الحلق، و هذه الأصوات ((معروفةٌ بنصاعتها و حلاوة جَرسِها وأثر ها على أصوات سائر الكلمة من حيث البيان والإظهار))[٣].

* * *

(٢) أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ٢١٠.
(٣) أحرف الحلق وأثر ها في التغيرات الصوتية: (بحث) للدكتور رشيد العبيدي، مجلة الأستاذ، كلية التربية: العدد (١) لسنة ١٩٧٨م.

المبحث الثاني

جهوده الصرفية

من المجالات التي صنَّف فيها العرب وأجادوا فيه علم الصرف أو ما يسمّى بالتصريف، وهو: ((يطلق على شيئين؛ الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروبٍ من المعاني كالتصغير، والتكسير، واسم الفاعل، واسم المفعول. وهذا القسم جرت عادة المصنّفين بذكره قبل التصريف - كما فعل الناظم - وهو في الحقيقة من التصريف. والآخر: تغيير الكلمة لغير معنًى طارئ عليها، ولكنْ لغرضٍ آخر، وينحصر في: الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام. وهذا القسم هو المقصود بقولهم (التصريف)... ولهذا التغيير أحكام كالصّحة والإعلال. ومعرفة الأحكام وما يتعلق بها تسمّى علم التصريف))[1].

ويذهب الدكتور كمال محمد بشر إلى أنّ كلّ دراسةٍ ترتبط باللفظة، أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة التراكيب هي صرف[2].

وبعد، فقد تناول الدكتور رمضان عبد التواب جملةً من الموضوعات الصرفية وتوصّل إلى آراءٍ قيمةٍ فيها، ويمكن تناول أهم معالجاته على النحو الآتي:-

أولاً: فكرة ثنائية الأصول:-

ذهب بعض المحدثين إلى فكرة ثنائية الأصول، وأنّ المعنى العام للمادّة اللغوية يرتبط بأصلين أثنين فقط من أصولها.

ومن رواد هذه الثنائية: انستاس ماري الكرملي (ت١٩٤٨م) الذي قال بهذه الفكرة، وأخرج فيها كتابًا بعنوان: (نشوء اللغة ونموّها واكتهالها) تناول فيه كثيرًا من مواد اللغة، بناءً على نظريته هذه، وزعم أنّها ثنائية الأصول، وأنّ ما زاد فيها على

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٧٥/٤ - ١٧٦.
(٢) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٨٥/٢، وفقه اللغة في الكتب العربية: ١٤٥.

أثنين، ليس إلا زيادة في أوّلها، أو زيادة في وسطها، أو زيادة في آخرها؛ فعنده أنّ: ثَرَمَ وجَرَمَ وحَرَمَ وخَرَمَ وشَرَمَ وصَرَمَ وعَرَمَ، ذوات أصل ثنائي، هو الراء والميم، مصدّرًا بحرف آخر، وتدل كلّها على (القطع).

و أنّ: رَتَمَ ورَثَمَ ورَحمَ ورَدَمَ ورَسَمَ ورَشَمَ ورَضمَ ورَطَمَ ورَغمَ ورَقمَ ورَكمَ. مشتقة عنده أيضًا من هذه المادة الثنائية (رم)، بعد أن حشّيت بحرف آخر، وكلّها تدل على القطع كذلك. وقد أسرف في ردّ اللغات الأجنبية إلى العربية، ومن عمله ذاك ردّ (cum) اللاتينية إلى (مع) العربية؛ إذ يقول: ((ويستعمل اللاتين: كمْ cum ومعناها: (مع) للدلالة على ما يدل على الجمع. وما (كمْ) إلاّ معكوس: (مك) المقابل لأداتنا: (مع)؛ وذلك أنّه ليس للغربيين الحرف: (عين)، فيحارون في نقله إلى لغتهم، وقد نقلوه هنا إلى الكاف، فقالوا (كُمْ) cum))[1].

ولم يكن مرمرجي الدومنيكي، أقلّ حماسة من انستاس الكرملي، في الدفاع عن هذه الفكرة في كتابه: (المعجمية العربية في ضوء الثنائية الألسنية الساميّة) الذي يقول فيه: ((المضاعف العربي، الذي يقال إنّه مركب من ثلاثة أحرف أصلية، لا تجد مقابلةً في السريانية إلا بحرفين اثنين لا أكثر؛ مثلا: مقابل: قصَّ = قصْ، وبحذاء: حَمَّ = حَمْ، وبإزاء: مسَّ = مَسْ، وهكذا كلّ المضاعفات، التي هي في الحقيقة ثنائيّات، والثنائي وارد في كلّ الساميات))[2].

وقد عقَّبَ الدكتور رمضان عبد التوّاب على ما ذهب إليه الدومنيكي، قائلاً:((وقد خدعه ما آلَ إليه المضعَّف الثلاثي، في بعض اللغات السامية، بعد أنْ سُكّنت أواخر كلماتها، لسقوط الحركات الإعرابية وغيرها، فضاع التضعيف منها، وصارت على حرفين، فظنَّ أنّ هذا هو الأصل فيها ... ونَسِيَ الأب مرمرجي، أنّه عند إسناد المضاعف إلى الضمائر، في العبرية والسريانية، يظهر التضعيف؛ فيقال في العبرية مثلا: ב sab بمعنى: (أحاط) بغير تضعيف، وعند إسنادها إلى المتكلّم مثلا يقال: sabbōT Ī؛

(١) نشوء اللغة ونموّها واكتهالها: ١٤٠، وينظر: فصول في فقه العربية: ٢٩٩ ـ ٣٠٠.
(٢) نقلا من فصول في فقه العربية: ٣٠٠.

فيظهر التضعيف ... كما يقال في السريانية مثلا: baz بمعنى: (سَلَبَ)، وعند إسنادها إلى الغائبة مثلا يقال: bezzaT (سَلَبَتْ)... وغير ذلك))[1].

وخلاصة الرأي عند الدكتور رمضان عبد التوّاب في الثنائيّة هو: لا يصحّ أنْ نعدَّها الأصل الأوّل للّغات السامية وإنْ وجِدَت في بعض هذه اللغات، فيقول: ((نحن مع الأستاذ عبد الله أمين، في أنّه لا يمكننا أن نسلّم بأنّ رجلاً أصله: رَجْ، وقِرْد أصله: قِرْ، وفيلاً أصله: في، كما يقولون))[2].

ثانيًا: الاشتقاق الصرفي:

الاشتقاق الصرفي: هو ((اخذ صيغة من أخرى، مع اتّفاقهما معنًى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، يدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئةً، كضاربٍ من ضَرَبَ، وحَذِرٍ من حَذِرَ))[3] ويسمّى (الاشتقاق العام) أو (الاشتقاق الصرفي)[4]؛ إذ ((تتصرف الألفاظ عن طريقه، ويشتق بعضها من بعض، ومعنى هذا افتراض الأصالة في بعض الألفاظ، والفرعية في بعضها الآخر)) [5]، وذلك فإنّ أصل الاشتقاق بين المصدر والفعل هو من مسائل الخلاف بين اللغويين البصريين والكوفيين، فقد كان للبحث في أصل المشتقات والجدل في أسبقية المصدر أو الفعل أهمية كبيرة عند اللغويين القدامى، وذهبوا فيها إلى قائلٍ بأصالة المصدر، لكونه بسيطًا أي يدل على الحدث فقط، بخلاف الفعل الذي يدل على الحدث والزمن، وهذا هو قول البصريين.

---

(١) فصول في فقه العربية: ٣٠٠ ـ ٣٠١.
(٢) المصدر نفسه: ٣٠١، وينظر: الاشتقاق، لعبد الله أمين: ١٥٩.
(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٤٦/١.
(٤) اختلف المحدثون من علماء العرب، في أنواع الاشتقاق، ومدلول كلّ نوع ؛ فعبد الله أمين يجعل الأنواع أربعة: صغير: ويعني الاشتقاق الصرفي، وكبير: ويعني الإبدال، مثل: بعثر وبحثر، وأكبر: التقليب، مثل تقاليب مادة (حبر) مثلا، وكبّار: النحت، مثل: سبحل وحمدَلَ ـ أمّا علي عبد الواحد وافي، فيجعل أنواعه ثلاثة: العام: وهو الصرفي، والكبير: وهو التقليب، والأكبر: وهو الإبدال ـ وصبحي الصالح يجعله أربعة أنواع: الأصغر: وهو الصرفي، والكبير: وهو التقليب، والأكبر: وهو الإبدال، والكبّار: وهو النحت، ينظر: فقه اللغة لوافي: ١٧٢ ـ ١٨٠، ودراسات في فقه اللغة: ١٧٣ ـ ٢٧٤، وفصول في فقه العربية: ٢٩١.
(٥) فصول في فقه العربية: ٢٩١.

أمّا الكوفيون فيعدّون الفعل أصلاً للمشتقات؛ لأنّ المصدر يجيء بعده في التصريف، فيقال مثلاً: ضربَ يضربُ ضربًا [1].

ويؤيد الأستاذ عبد الله أمين مذهب البصريين، ويزيد عليه أنّ العرب اشتقت من أسماء الأعيان، إلى جانب اشتقاقها من المصدر، ويدل على ذلك بقوله: ((ولا شكّ أنّ كلّ اسم من أسماء الأعيان، هو أصل المشتقات من مادته؛ إذ لا يعقل أنّ الفعل: تأبّل، أي اتخذ إبلاً، قد وضع قبل لفظ: إبل نفسه، ولا الفعل: تأرضّ، أي لصق بالأرض، وضع قبل لفظ الأرض... وأوضح من هذا دليلاً وأقوى حُجَّة، على أنّ العرب اشتقوا من أسماء الأعيان، كما اشتقوا من المصادر، إنّهم عرّبوا أسماء أعجمية، ثمّ اشتقوا منها مصادر وأفعالاً ومشتقات، إذ لا يعقل أن يكون العرب، قد اشتقوا كلّ ذلك من مواد الأسماء الأعجمية، قبل أن يعرّبوها... عرّبوا اللّجام، ثم اشتقوا منه: ألجم الفرس))[2].

وهناك رأي آخر ذهب إليه بعض الأصوليين وهو أنّ المادة اللغوية هي أصل المشتقات جميعًا، وتبعهم في ذلك تمام حسّان الذي بحث مشكلة الاشتقاق ولم يجد لها حلاً غير ترك ما قاله اللغويون القدامى والقول في أصالة المادة المعجمية، إذ يقول: ((وبذلك تعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مشتق منها والفعل الماضي مشتق منها كذلك وبهذا لا نستطيع أنْ ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجمي على نحو ما صنع ابن جنّي وإنما نجعل لهذه الأصول معنًى وصفيًا وهو ما تؤديه من دور تلخيص العلاقة بين المفردات))[3].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ هذا ((النوع من الاشتقاق قياسي، إذ لا يُعقل أنْ يسمع عن أصحاب اللغة، جميع المشتقات في كلّ مادة من مواد اللغة))[1]، وهو يردّ على بعض اللغويين القدامى الذين يخالفون في هذا، فيَرَوْنَ أنّه لا قياس على كلام العرب في الاشتقاق، وأنّ كلّ كلام العرب توقيف؛ ((فلنّ الذي وقفنا على أنّ

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف...: (م / ٢٨)، ص: ٢٣٥ ـ ٢٤٥.
(٢) الاشتقاق لعبد الله أمين: ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٩ . وينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٩٤ ـ ٩٧.
(١) فصول في فقه العربية: ٢٩٢.

الإجتنان التستر، هو الذي وقفنا على أنّ الجنّ مشتق منه، وليس لنا اليوم أنْ نخترع، ولا أنْ نقول غير ما قالوه، ولا أنْ نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها)) (٢)، فيقول ـ عبد التواب ـ: ((وفي هذا القول غلو وإسراف، في منع القياس على ما اشتقّه العرب، علاوة على ما فيه من فساد الاعتقاد، باشتقاق المعنوي من الحسي؛ فإنّ (الإجتنان) مأخوذ من الجنّ وليس العكس)) (٣).

ثالثًا: الإعلال في الأفعال المعتلة:

نعني بالأفعال المعتلة هنا، ما كان منها أجوف، نحو قالَ، وباعَ، وخافَ وطالَ أو ناقصًا، نحو دعا، وقضى. أو اللفيف المقرون، نحو روى.

و أشار اللغويون والنحويون القدماء إلى الأصول بقولهم: (كذا أصله كذا)، فيَرَوْن مثلا أنّ الأصلَ في: قالَ، (قَوَلَ)، وباع، (بَيَعَ) وعلّلوا ذلك أنّ الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما تقلبان ألفًا. بَيْد أنّهم يعودون فيؤكّدون أنّ هذا الأصل لم يستخدم في العربية في يومٍ ما؛ إذ يقول ابن جنّي مثلا: ((هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته؛ وذلك كقولنا: الأصل في قام: قَوَمَ، وفي باع: بَيَعَ... فهذا يوهِمُ أنّ هذه الألفاظ وما كان نحوها ـ ممّا يُدَّعى أنّ له أصلا يخالف ظاهر لفظه ـ قد كان مرّة يقال، حتّى أنّهم كانوا يقولون في موضع: قامَ زيدٌ: قَوَمَ زيدٌ... وليس الأمر كذلك، بل بضدّه؛ وذلك أنّه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه. وإنّما معنى قولنا: إنّه كان أصله كذا، أنّه لو جاء مجيئ الصحيح ولم يعلّ، لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأمّا أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر))(١).

أمّا الدكتور رمضان عبد التوّاب فيرى أنّ هذه الأصول قد استعملت حقيقةً مُدَّة من الزمن، ومن ثم تطوَّرت هذه الألفاظ خلال الزمن فأصبحت على ما هي عليه

(٢) الصاحبي...: ٦٧، والمزهر...: ١/ ٣٤٦.
(٣) فصول في فقه العربية: ٢٩٣.
(١) الخصائص: ١/ ٢٥٦.

في الوقت الحاضر، إذ يقول: ((معرفتنا بالحبشية من بين اللغات السامية، تقودنا إلى الإيمان بأنَّ هذا الأصل مرحلة أقدم ممَّا وصل إلينا في العربية، ففي الحبشية يقولون: (بَيَنْ) بمعنى: تحقَّقَ، و(دَيَنْ) بمعنى: دان، و(رَمَيَ) بمعنى: رَمَىٰ، و(تَلَوَ) بمعنى: تَلا، وهكذا))[٢].

وقد سطر الدكتور رمضان عبد التواب مراحل التطوّر، التي مرّت بها الأفعال المعتلّة في اللغة العربية، وأخواتها اللغات الساميّة، وبيّن ما تركت بعض هذه المراحل من ركامٍ لغويّ[٣] هنا وهناك. وسأعرض ذلك بإيجاز وعلى النحو الآتي:-

المرحلة الأولى[٤]:-

إنّها كانت: قَوَلَ، وبَيَعَ، وخَوِفَ، وطَوُلَ، ودَعَوَ، ورَوَيَ، وهَوَيَ، على نمط الصحيح تمامًا. وبقيَ بعض الأمثلة من هذه المرحلة كما هي في اللغة الحبشية في بعض الأفعال الجوفاء، وفي كلِّ الأفعال الناقصة، أو من نوع اللفيف المقرون، مثال ذلك ما ذكرناه آنفًا. وكذلك بقيت من هذه المرحلة، عدّة أفعال في العربية؛ مثل: (عَوِرَ)، و (حَوِرَ)؛ و(هَيِفَ)، و(استَحْوَذَ)، و(استنوقَ).

المرحلة الثانية[١]:-

مرحلة تسكين الواو والياء للتخفيف، فيصبح الفعل على نحو: قَوْلَ، وبَيْعَ وخَوْفَ، وقضَيْ، ورَمَيْ... الخ. وقد بقيت هذه المرحلة عند قبيلة طيئ كما ذكرنا سابقًا عند تناولنا للهجة طيئ القديمة.

---

(٢) فصول في فقه العربية: ٤٨.

(٣) اصطلاح (الركام اللغوي) صنعه الدكتور عبد التواب قياسًا على: (الركام الحجري) ؛ ذلك الاصطلاح الجيلوجي، الذي يعنون به تلك الأحجار، التي تجرفها السيول والانهيارات الثلجية، من مكان إلى مكان، أمّا (الركام اللغوي) فمصطلح يعني بقايا الظواهر اللغوية المندثرة ؛ فهو يعتقد أنّ الظاهرة اللغوية الجديدة، لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة، بل تسير معها جنبًا إلى جنب مدّة من الزمن، وحين تتغلب عليها، لا تقضي على أفرادها قضاءًا مبرمًا، بل تبقى منها الأمثلة، ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٥٨ ـ ٥٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩ ـ ٦٠.

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٦٠ ـ ٦٣.

المرحلة الثالثة[٢]:ـ

و هي انكماش الأصوات المركَّبة،وهي في العربية:الواو، والياء،المسبوقتان بالفتحة، في مثل: (قَوْل) و (بَيْت)، فتتحوّل الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة ممالة، والياء المفتوح ما قبلها تنكمش فتتحوّل إلى كسرة طويلة ممالة،كقولنا في لهجة الخطاب: يُوم (yōm) و (nōm) بدلا من (يَوْم ونَوْم)، ولِيلْ (LeL)، وبِيت (beT) بدلا من: (لَيْل وبَيْت)، وغير ذلك.

وهذه المرحلة شائعة في اللغة الحبشية في الأفعال الجوفاء فيها، مثلا: kōma (قام)؛ Šēta (باع) وغير ذلك.

و توجد هذه المرحلة في اللهجات العربية التي في مثل قراءة من أمال في قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [٣].

المرحلة الرابعة[٤]:ـ

التحوّل من الإمالة إلى الفتح الخالص؛ ذلك أنّ الحركة الممالة الناتجة من انكماش الصوت المركّب، كثيرًا ما تتطوّر في اللغات المختلفة، فتتحوّل إلى فتحة طويلة[٥]؛ فمثلا كلمة: (فاين) تطوّرت بعد سقوط الهمز منها إلى (فَـِين) fēn بدلا من (فَيْن) وفي بعض اللهجات العراقية: (وَـِين) wen المتطوّرة عن: (وَيْنْ) بعد سقوط الهمزة من: (وَأَيْنْ). غير أنّ أهالي مصر العليا، ينطقون (فان) بدلا من: (فَـِين) fēn الشائعة فيما عدا ذلك في بلاد مصر، أي أنّ التطوّر الصوتي في هذا الصوت المركب، كان على النحو الآتي: uy > ē > ā.

وهذا التطوّر الأخير هو الذي وصلت إليه العربية في مثل: (قام) و (باع) و (خاف) و (دعا) و (قضى) و (رمى). و وصلت إليه اللغة العبرية في مثل: Šat (وضع) ؛ rām (ارتفع)؛ gār (سكن). وإلى مثل ذلك وصلت اللغة الآرامية، في نحو:

---

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٣ ـ ٦٤.

(٣) الضحى: ١ ـ ٣، قرأ حمزة والكسائي بالإمالة إلا قوله (سجى) فإنّ الكسائي فتحه، ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٢٢٣.

(٤) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٦٤ ـ ٦٥.

(٥) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ٥١.

kām (قام)؛ hāT (خاط)؛ sām (وضع)؛ ram (رمى)؛ bnā (بنى)؛ krā (دعا، سمّى).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الدكتور إبراهيم السامرائي أنكر الأصول المفروضة أو المتخيّلة التي قال بها اللغويون وتبعهم رمضان عبد التواب، ويرى أنّ نحو (قال وباع) وغيرهما أصول قائمة بذاتها وليست مغيّرة عن أصول أخرى، إذ قال:((ليس لنا أن نقول: إنّ المدّ في (قال) آتٍ من واوٍ متحرّكة والأصل (قَوَلَ) وكذا في (باع) فإنّها من (بَيَعَ). والحقيقة أنّ الفرق كبير بين هذا المدّ والواو المتحرّكة والياء المتحرّكة في (قال) و (باع). وعلى هذا فلا يكون أصل قال وباع (قَوَلَ) و(بَيَعَ)))[1].

ومن الباحثين مَن ذهب إلى مسألة الإعلال والتصحيح في (عين) هذه الأفعال من الاختلافات اللهجية، فقد نُسِب التصحيح إلى أهل الحجاز فهم يقولون: عَوِرَ يَعْوَرُ، حَوِرَ يَحْوَرُ. وتميم يعلّون هذه الأفعال فيقولون: عارَ يعارُ، وحارَ يحارُ [2].

رابعًا: صيغة (انْفَعَلَ) المطاوع:-

صيغة (انْفَعَلَ) موضوعة للدلالة على مطاوعة الفعل الثلاثي، أي قبول أثر هذا الفعل، مثل: كسّرتُ الإناءَ فانْكَسَر، وفتحتُ البابَ فانْفَتَح[3].

وأنكر الدكتور مصطفى جواد المطاوعة في الصرف ويرى أنّها محض خرافة؛ إذ يقول: ((وفي الصرف خرافةٌ عجيبةٌ لم يزل المعنيون بالصرف يردّدونها وما فتئت الكتب الصرفية تنقلها وهي (المطاوعة)... والصحيح أنّه ليس في اللغة العربية أوزان المطاوعة ولا أثر للمطاوعة في هذه الأوزان التي ذكروها، وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسألة بدورٍ كبير، ونحن لم نجد عربيًا فصيحًا استعمل في

(١) الفعل زمانه وأبنيته: ١١٠.
(٢) ينظر: اللهجات العربية في التراث: ٢/ ٥٣١.
(٣) قال ابن سيده: ((ومعنى قولنا (مطاوعة) أنّ المفعول به لم يمتنع ممّا رامه الفاعل، ألا ترى أنّك تقول فيما امتنع ممّا رمته: دفعته فلم يندفع، وكسرته فلم ينكسر، أي أوردت أسباب الكسر عليه فلم تؤثر))، المخصص: ١٤ / ١.

كلامه جملة (كسرت العود فانكسر) ولا أمثالها، ولا (حطّمتُه فتحطّم) فالعرب كانت تكتفي بأن تقول (كسرت العودَ

وحطّمته) وصورة الفعل تدلّ على نتيجته، وإذا أرادت أن تطوي ذكر الفاعل، قالت: كُسِرَ العودُ وحُطِّمَ))[1].

وقوله: أنّه لم يجد عربيًا فصيحًا استعمل ذلك قولٌ مردودٌ بما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب من شواهد المطاوعة في الشعر العربي القديم[2]، كقول أبي قيس بن الأسلت:

محـــاجِنُهم تحـــت أقرابِـــهِ وقـــد شَـــرَموا جِلْـــدَه فانشـــرم [3].

وقول سهم بن حنظلة الغَنوي:

حتَّـى يُصـادِفَ مـالاً أو يُقـال فتـى لاقـى التـي تَشْـعَبُ الفتيـانَ فانْشَـعَبا [4].

وقول سُويد بن كراع:

فإنْ تزجراني يا ابن عفّان أنْزَجِرْ وإنْ تتركـاني أحْـمِ عِرْضًـا مُمَنَّعـا [5].

وقول ذي الرمّة:

سَـيْلاً مـن الـدِّعْصِ[*] أغْشَـتْهُ نكبـاءُ تَسْـحَبُ أعـلاه فيَنْسـحِبُ[1].

ويرى د. مصطفى جواد أنّ أفعال المطاوعة لم تكن تُشبه في المعنى المبني للمجهول؛ لأنها لو كانت ((تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول، أو كان الفعل المجهول يؤدي معنى هذه الأفعال ما احتاج الواضع إلاّ إلى إحدى الطريقتين منهما للتعبير ولم يأتِ بهما معًا))[1].

---

(١) المباحث اللغوية في العراق: ١٥ ـ١٧.
(٢) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٧٩.
(٣) لسان العرب: (شرم) ١٥/ ٢١٣.
(٤) الأصمعيات: ق١٢/ ١٢ ص ٤٨.
(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٦.
(*) الدّعصُ: ((قورٌ من الرمل مجتمع))، لسان العرب: (دعص): ٧/ ٣٥.
(١) ديوانه: ٢
(٢) المباحث اللغوية في العراق: ١٨.

بَيْدَ أنّ الدكتور رمضان عبد التواب يرى أنّه لمّا كان فاعل الفعل المطاوع (انفعل)، ((ضميرًا يعود على مفعول الفعل السابق عليه في جملته، أصبح الفعل المطاوع، مشبهًا في المعنى للمبني للمجهول، في نحو: (كُسِرَ الإناءُ) و (فُتِحَ البابُ)؛ إذ لا يذكر مع المبني للمجهول غالبًا، إلاّ ما هو مفعول به في المعنى، وأصبح من الممكن أن ينوب هذا المطاوع مناب المبني للمجهول. وقد بدأت هذه الظاهرة في التطوّر، في عصر نزول القرآن الكريم؛ ولذلك نجد الفعل المطاوع واردًا في النصّ القرآني، في سياق الأفعال المبنية للمجهول في بعض الأحيان، كما في قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤ ﴾ "...))[٢].

ويرى عبد التواب أيضًا أنّ هذا التطوّر في هذه الظاهرة قد ظلّ ((سائرًا على ألسنة العامّة، شيئًا فشيئًا، حتى كادت صيغة المبني للمجهول الأصلية تندثر في كثير من اللهجات العربية الحديثة وينوب عنها في الدلالة على الجهل بالفاعل، صيغة: (انْفعل)؛ إذ يقول العامة في مصر مثلاً: (فلان انضرب علاة سخنة، وعيّط لمّا انفلق من العياط) !))[٣].

خامسًا: فَعَلَ و أَفْعَلَ:-

معلوم أنّ (فَعَلَ) اللازم تعدّيه العرب بوسائل مختلفة، منها زيادة الهمزة في أوّله، نحو: ذَهَبَ وأذْهَبَ، وخرجَ وأخْرَجَ. وأنّ لصيغة (أَفْعَلَ) معاني تزيد على الستة إلى جانب استعمالها للتعدية، فهي المكان والزمان، والصيرورة، والدلالة على مصادفة المفعول به على صفةٍ من الصفات، والتعريض، والدلالة على الاستحقاق، والدلالة على السلب والإزالة[١].

على أنّنا نجد هذه الصيغة في مواضع كثيرة تؤدي المعنى الذي تؤديه صيغة (فَعَلَ)، وهي متعدية بالهمزة وبغيرها، نحو: مَضَّني الأمر وأمَضَّني. والثانية لغة تميم[٢]، ((وأهل الحجاز يقولون قَتَلْتُهُ المرأة، إذا ولّاها قتْلَهُ وأحَبَّها، وأهل نجد يقولون: أقْتَلَتْهُ))[٣].

(*) الانفطار / ١ - ٤.
(٣) بحوث ومقالات في اللغة: ٧٩ - ٨٠.
(٤) المصدر نفسه: ٨٠.
(١) ينظر: الصرف للضامن: ٥٣، ٥٤.
(٢) لسان العرب: (مضض): ٩/ ١٠١.
(٣) المصدر نفسه: (فتن) ١٩٦/١٧.

وتفسير ذلك عند الدكتور رمضان عبد التواب في إطار ما عُرِفَ من ترك الهمز عند القبائل الحجازية، في مقابل احتفاظ القبائل النجدية بالهمزة ـ أصلية كانت أم زائدة ـ في أماكنها القديمة من الكلمة فيقول: ((... لا يكون إلاّ بعزو الصيغ المهموزة إلى القبائل النجدية، والصيغ الخالية من الهمز إلى القبائل الحجازية. ويعضدنا في هذا التفسير، تلك الروايات الكثيرة في بطون كتب اللغة، التي تسند صيغة (أَفْعَلَ) إلى إحدى القبائل النجدية و صيغة (فَعَلَ) التي بمعناها إلى إحدى القبائل الحجازية))[٤].

ويرى الدكتور مصطفى جواد أنّ هاتين الصيغتين إذا دلتّا على معنى واحد فالثلاثي هو الراجح و هو الفصيح ما لم ينبّه اللغويون على فصاحة الرباعي دون الثلاثي و هو نادر[٥].

ويعقّب الدكتور رمضان عبد التواب على رأي العلاّمة مصطفى جواد قائلاً: ((وليس الأمر كما زعم هذا العالم الجليل، بل الأصل في نظرنا، هو: (أَفْعَلَ) و قد ترك الحجازيون همزه على عادتهم. هذا ما دمنا نقول باتحاد المعنى في فَعَلَ وأَفْعَلَ))[٦].

ونقابل في العربية الفصحى عكس هذه الظاهرة تمامًا، فنجد (فَعَلَ) المتعدي في الأصل، إلى جانب (أَفْعَلَ) المتعدي كذلك؛ مثل: (سقيتُ فُلانًا) و (أَسقيته). فنجد الأصل في هذا المثال ونحوه، هو الثلاثي المتعدي.

ويفسّر الدكتور رمضان عبد التواب هذه الظاهرة بقوله: ((إنّ عقدة الهمز عند الحجازيين، وحسبانهم كلّ غير المهموز من لهجات الخطاب المحلية عندهم، جعلهم يتحذلقون ويبالغون في التفصّح، فيلحقون الهمزة بالثلاثي ظنًّا منهم أنّ الهمزة قد سقطت منه في لهجاتهم المحليّة، فبعد أن صار الهمز شعار العربية الفصحى تسابق العرب في النطق به، فأدّى ذلك إلى همز ما ليس أصله الهمز))[١].

---

(٤) مشكلة الهمزة العربية: ١١٩.
(٥) ينظر: المباحث اللغوية في العراق: ٤٣.
(٦) مشكلة الهمزة العربية: ١٢١.
(١) المصدر نفسه: ١٢٧ ـ ١٢٨.

* * *

المبحث الثالث

جهوده الدلالية

يقصد بعلم الدلالة: ((دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرًا على حمل المعنى))(١).

ويُعَدُّ علم الدلالة أحدث فروع علم اللغة كلّها وأصعبها، فهو يعرض لمشكلة المعنى، ((والمعنى اللغوي كما هو معروف يتعلّق بكلّ شيء في حياة الإنسان... وليس من السهل على الدارس أن يحدّد هذا كلّه ويتعرّف عليه* تعرفًا دقيقًا إلاّ بدراسة شاقّة طويلة قد تستغرق حياته كلّها))(٢).

ويمكن بعد هذا أن نتناول جهود رمضان عبد التواب في المجال الدلالي على النحو الآتي:-

أولاً: التطوّر اللّغوي الدلالي:-

يرى الدكتور (رمضان عبد التواب) أنّ التطوّر اللغوي يعرض للغة العربية كما يعرض لأية لغة في العصر الحاضر؛ إذ ((إنّ اللغة كائن حيّ، لأنّها تحيا على ألسنة المتكلّمين بها وهم من الأحياء، وهي لذلك تتطوّر وتتغيّر بفعل الزمن كما يتطوّر الكائن الحيّ ويتغيّر... وهي ظاهرة اجتماعية تحيا في أحضان المجتمع، وتستمد كيانها منه، ومن عاداته وتقاليده وسلوك أفراده، كما أنّها تتطوّر بتطوّر هذا المجتمع فترقى برقيّه وتنحط بانحطاطه))(٣).

---

(١) علم الدلالة، لأحمد مختار عمر: ١١.
(*) الصواب: يتعرّفه
(٢) دراسات في علم اللغة (القسم الأول): ٣٢.
(٣) التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: ٥.

يتّضح لنا من ذلك أنّ التطوّر اللغوي ضرورة تحتّمها طبيعة النظام الاجتماعي في كلّ مجتمع بعدّها ظاهرة اجتماعية، إذن فكيف يمكننا أن ندرس هذا التطوّر؟.

إنّ هذا الأمر يحتاج إلى رجل عمره أطول من أعمار الناس لا يقاس بالسنين بل بالأحقاب ليسمع كلام الناس ويسجّله على مدى عشرات من الأجيال السابقة واللاحقة، حتى يتمكّن من توضيح ما تغيّر في اللغة ممّا ظل على حاله منها، أو أن يفتح الله على أحدهم، فيعطيه الصبر على البحث والدراسة حتى يغوص في بطون كتب اللغة قديمها وحديثها، ليخرج بملاحظات كثيرة حول ظواهر لغوية متطوّرة أو متغيّرة تشيع حتى تأخذَ شكلَ قانونٍ لغويٍّ . ولابدّ لهذا من علمٍ بعديد من اللّغات، بل فهم ودراسة بخصائص كلّ هذه اللغات ومواضع الاتّفاق والاختلاف فيها. ولابدّ له أيضًا من ذكاء شديد وذاكرة لغوية حافظة لكلّ شاردة وواردة في اللغة وما اتّصل بها من علوم أخرى، وفهم لديناميكية اللغة في حركتها وتطوّرها، ولقد وجدنا أنّ هذه السمات تكاد تجتمع في شخصية العالم اللغوي الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب؛ إذ انطلق هذا الرجل - رحمه الله - إلى بحور اللغة يجمع تلك الملاحظات اللغوية التي تحوّلت بالربط بينها إلى قوانين لغويّة. فأخرجها لنا في كتابين في هذا الموضوع كما ذكرنا سابقًا، هما: لحن العامّة والتطوّر اللغوي، والتطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، فضلاً عن آرائه المبثوثة في أثناء كتبه الأخرى؛ إذ تضمّنت جهودًا واسعة في مجال التطوّر اللغوي؛ لذا فإنني لن أطيل في هذا الجانب لسعة حجم الموضوع وتشعّبه، فضلاً عن أنّه يمكن أن يكون دراسة مستقلّة بذاتها، لما فيها من آراء قيّمة في مظاهر التطوّر اللغوي وقوانينه، وسأتناول بإيجاز نبذة عن جهده في التطوّر الدلالي وعلى النحو الآتي:

العوامل التي تؤدي إلى التطوّر الدلالي[1]:

السياق المضلّل:

يذكر الدكتور رمضان عبد التواب مثالاً على ذلك ((خطأ إحدى المذيعات في وصف (البخل) بأنّه (بخل مدقع)؛ لأنّها تسمع هذا الوصف دائمًا مع كلمة: (الفقر) بمعنى: (الفقر الشديد)، وهو معنى لازم للمعنى الأصلي للكلمة...، وهذا من وهم السياق الذي تدور فيه هذه الكلمة))[2].

١. **تغيّر المسمّى وبقاء الاسم:** مثل: ((مدلول القطار، الذي كان يراد به مجموعة الإبل المنتظمة في سيرها، ثم استعير للقاطرة الحديثة؛ لأنّها تجمع في سيرها طائفة من العربات))[3].

٢. **سوء الفهم والقياس الخاطئ:** مثل كلمة (عتيد) التي تطوّرت دلالتها في أذهان الناس، إلى معنى (عتيق) أو (عنيد)؛ بسبب القياس الخاطئ على هاتين الكلمتين.

٣. تطوّر **أصوات الكلمة:** مثل كلمة (كماش) الفارسية، بمعنى: نسيج من قطن خشن، قد تطوّرت فيها الكاف فأصبحت قافًا، فشابهت الكلمة العربية: (قماش) بمعنى: أراذل الناس، وما وقع على الأرض من فتات الأشياء، ومتاع البيت، فأصبحت هذه الكلمة العربية، ذات دلالة جديدة على المنسوجات.

٤. **اختصار العبارة:** مثل: عبارة (فلان من الذوات) في العاميّة المصرية، أي من الأغنياء، فهذه الكلمة مختصرة بلا شك من عبارة: (ذوات الأملاك).

---

(١) ينظر: التطوّر اللّغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: ١١١ - ١١٤.
(٢) المصدر نفسه: ١١١ - ١١٢.
(٣) مباحث لغوية: ٩٢.

٥. **الابتذال:** الذي يصيب الألفاظ في كلّ لغة لظروف سياسية أو اجتماعية أو عاطفية ؛ فمثلاً كلمة: (الحاجب) كانت تعني في الدولة الأندلسية: (رئيس الوزراء)، ثم صارت على النحو المألوف الآن.

المظاهر التي يسلكها التطوّر الدلالي[1]:

١. **تخصيص الدلالة:** أي يحدث في معنى الكلمة تضييق عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص، مثل: تخصيص كلمة (الحريم) للدلالة على النساء بعد أن كانت تطلق على كلّ حِمى محرَّم.

٢. **تعميم الدلالة:** أي يحدث في معنى الكلمة اتّساع عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام، مثل إطلاق كلمة (البأس) على كلّ شدّة، وهي في الأصل بمعنى الحرب، وكذلك استعمال (تعال) للأمر بالمجيء مطلقًا، وأصلها لأمر من كان في سفل أن يأتي محلاً مرتفعًا، ثم استعملت لمطلق المجيء أي بمنزلة (هَلُمَّ).

٣. **انتقال الدلالة لغير التخصيص والتعميم**: وذلك عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص، كما في حالة انتقال الكلمة من المحلّ إلى الحالّ، أو من السبب إلى المسبب، أو من العلامة الدالّة إلى الشيء المدلول عليه... الخ. وإنّ انتقال المعنى يتضمّن طرائق شتّى يطلق عليها النحاة أسماء اصطلاحية، منها: المجاز المرسل والاستعارة وغير ذلك.

ومن أمثلته الكثيرة: إطلاق اللسان على اللغة؛ لأنّه آلة الكلام، وإطلاق الوغى على الحرب، وأصلها: اختلاط الأصوات بالحرب وما إلى ذلك.

* * *

(١) ينظر: التطوّر اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه: ١١٤ ـ ١١٩.

ثانيًا: النحت و التركيب:ـ

النحت هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر، أمّا التركيب فهو امتزاج كلمتين من كلمات اللغة، ويكون لهما بعد التركيب معنًى لم يكن لهما في حالة الإفراد مثل بعلبك وحضرموت.

يعدُّ النحاة واللغويون العرب كلاًّ من التركيب والنحت شيئًا واحدًا ويسمّونه (النحت)، بَيْدَ أنّ الفرق بينهما هو أنّ في النحت اختزالا واختصارًا، أمّا التركيب فليس فيه شيءٌ من مادة المفردات التي تدخل في تركيب الكلمة الجديدة(١).

أمّا أسباب نشوئه فهي: الاختصار(٢)، كما أنّ المتكلم قد يصعب عليه أنْ ((يفصل بين كلمتين في ذهنه دفعة واحدة،وربّما تتداخل الكلمتان فيما بينهما تداخلا تامًا. والنتيجة الطبيعية لمثل هذه الزلّة وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة، أو صيرورة الكلمتين كلمة واحدة عن طريق المزج بينهما (contamination) أو تكوين كلمة صناعية مشتملة على مزيج من أصوات كلمتين أخريين، وجامعة لمعنييهما (a'portamanteun word) أو أكثر الكلمات التي تتكوّن بهذه الطريقة ذات عمرٍ قصير، غير أنّ قدرًا غير يسير منها قد يكتب له البقاء فيستقرّ في اللغة كلمات جديدة))(٣). وأرجع علماءُ اللغةِ النحتَ إلى أربعة أقسام: فعلي، ووصفي واسمي، ونسَبيّ (٤).

وإنّ اليد الطولى في هذا الموضوع، لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، فهو إمام القائلين بالنحت بين اللّغويين القدامىٰ؛ إذ يقول: ((اعلم أنّ للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك إنّ أكثرَ ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت: أن تؤخذ كلمتان، وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما

(١) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق: ٢٥٤.
(٢) ينظر: الصاحبي...: ٢٧.
(٣) دور الكلمة في اللغة: ١٤٠ ـ ١٤١.
(٤) ينظر: الاشتقاق والتعريب: ١٣ ـ ١٥، وفصول في فقه العربية: ٣٠٢.

جميعًا بحظ))[٥]. بَيْدَ أنّ ابن فارس لم يستطع أن يفسّر الرباعي والخماسي كلّه هذا التفسير، فجعله على ثلاثة أقسام: منحوت، وموضوع، وملحق بهما بزيادة حرف في أوّله أو في وسطه أو في آخره على أصله الثلاثي؛ إذ يقول: إنّ منه ((ما نُحِتَ من كلمتين صحيحتي المعنى، مطّرد في القياس، ومنه ما أصله كلمة واحدة، وقد ألحق بالرباعي والخماسي، بزيادة تدخله، ومنه ما يوضع كذا وضعًا)) [١]. ومن أمثلة المنحوت عند ابن فارس: ((البُحْتُر، وهو: القصير المجتمع الخَلْق، فهذا منحوت من كلمتين من الباء والتاء والراء، وهو من بَتَرْتُه فَبُتِرَ، كأنّه حُرِمَ الطول، فَبُتِرَ خَلْقُه. والكلمة الثانية: الحاء والتاء والراء؛ وهو من حَتَرْتُ و أَحْتَرْتُ، وذلك ألاّ تُفْضِل على أحد؛ يقال: أَحْتَرَ على نفسه وعياله، إذا ضيَّق عليهم؛ فقد صار هذا المعنى في القصير؛ لأنّه لم يُعْطَ ما أُعْطِيَهُ الطويل))[٢].

ويلاحظ أنّ ابن فارس لا يرى النحت إلاّ فيما زاد على ثلاثة أحرف؛ فيقول: ((هذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف، فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: ضِبَطْر، من: ضبط وضبر. وفي قولهم: صَهْصَلِق، أنّه من: صهل وصلق. وفي الصلدم أنّه من: الصلد والصدم))[٣].

أمّا الدكتور رمضان عبد التواب فيرى أنّ بعض الكلمات الثلاثية منحوتة أيضًا، فإنّ كلمة (أَسْمَر) مثلا،عنده منحوتة من (أَسْوَد) و (أَحْمَر). وهو يقول:((هناك الأمثلة الكثيرة، التي تؤكد أنّ العربية تعرف النحت، في كلماتها الثلاثية وغيرها))[٤].

ويبدو لي أنّ هذا الرأي يطغي عليه الخيال اللغوي، ولا دليل عليه، ولو فتحنا هذا الباب لجاءتنا آراءٌ كثيرة تحمل لنا الكثير من التكلّف والمبالغة.

* * *

(٥) مقاييس اللغة: ١/٣٢٨.
(١) مقاييس اللغة: ١/ ٥٠٥.
(٢) المصدر نفسه: ١/ ٣٢٩.
(٣) الصاحبي...: ٢٧١.
(٤) ينظر: فصول في فقه العربية: ٣٠٥، ٣٠٧.

ثالثًا: التعريب:

التعريب: ((ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها))[1]. وقال إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٨هـ): ((وتعريب الاسم الأعجمي أنْ تتفوَّه به العرب على منهاجها))[2]. وذلك ((بأنْ تؤخذ الكلمة الأجنبية المستعملة، فتوضع في قالب عربي من حيث أصواتها وصيغتها على نحو ما جرى في: فلسفة، وهرطقة، وسفسطة، التي اتَّخذت كلّها حروفًا عربية، وبدت في صيغة عربية هي صيغة (فعللة)))[3].

إنّ التعريب حظي بعناية اللغويين الأوائل رغبة منهم في تمييز الألفاظ الدخيلة من العربية الأصيلة، وقد أرسوه على أصول راسخة ثابتة. فقد وضع العلماء علامات، يعرف بها المعرَّب في العربية، استنتجوها من موازنة نسج الألفاظ العربية، بنسج هذه الألفاظ المعرَّبة، وقد لخَّصها الدكتور عبد التواب، على النحو الآتي[4]:-

١. اجتماع الصاد والجيم؛ مثل: جص، وصنجة، وصولجان.
٢. اجتماع الجيم والقاف؛ مثل: المنجنيق، والجوالق، والجرموق.
٣. اجتماع الباء والسين والتاء؛ مثل: البستان.
٤. وقوع الراء بعد النون؛ مثل: نرجس، ونرسيان.
٥. وقوع الزاي بعد الدال؛ مثل: المهندز.
٦. خلوّ الكلمة الرباعية والخماسية من حروف الذلاقة (فرمن لب)؛ مثل: عقجش.
٧. خروج الكلمة عن الأوزان؛ مثل ابريسم.

---

(١) مقاييس اللغة: ٤/ ٣٠٠.
(٢) الصحاح: (عرب)
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٣٦.
(٤) فصول في فقه العربية: ٣٦٣، ويذظر: المعرّب للجواليقي: ١١ ـ ١٢، والمزهر: ١/٢٧٠، وتهذيب الألفاظ العامية: ٢٢ ـ ٢٣، وفقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي: ٢٠٠.

فالعربية ((لغةٌ إذا دخلتها كلمة أجنبية عنها، قلق موضعها، حتى تأخذ وزن كلمات اللغة وهيئة حركاتها؛ لتشاكلها وتماثلها وتأتلف معها؛ لذلك تراهم يشذّبون الكلمات الأعجمية الطارئة التي لم تأتِ على أوزان العرب، بالحذف والإبدال، حتى تلائم الأسلوب العربي))[1].

وقد بيّن الدكتور رمضان عبد التواب منهج العربية في تعريب الألفاظ الأعجمية وذلك على النحو الآتي[2]:-

١. إبدال الأصوات التي ليست من أصوات العرب إلى أقربها مخرجًا؛ لئلاّ يدخل في كلامهم ما ليس من أصواتهم. فمِمّا غيّروه من الأصوات: ما كان بين الجيم والكاف (گ)، وربّما جعلوه كافًا، وربّما جعلوه جيمًا،وربّما جعلوه قافًا[3]. وأبدلوا الحرف الذي بين الباء والفاء (P) فاء، وربّما جعلوه باءًا [4].

٢. تغيير بناء الكلمة إلى أبنية العربية. فمِمّا ألحقوه بأبنيتهم: (دِرْهَمْ) ألحقوه بِهِجْرَع... [5].

٣. ترك اللفظ الأعجمي على حاله، إذا كان موافقًا لمنهج العربية في الأصوات والصيغ، أو أبنية الكلمات.

ونجد أنّ اقتراض اللغة العربية من جاراتها اللغات الأخرى قد حدث في وقت مبكر، وكان ((دأب العرب في جاهليّتهم، أن تجري على ألسنتهم بعض الألفاظ، التي يحتاجون إليها من لغات الأمم المجاورة لهم، بعد أن ينفخوا فيها من روحهم العربية، ويتلقّفها الشعراء منهم، فيدخلوها في أشعارهم و أرجازهم))[6].

وعندما جاء القرآن الكريم، وأنزله الله تعالى بهذه اللغة العربية، جاء فيه شيءٌ من تلك الألفاظ المعرّبة، وكان السلف الصالح من الصحابة والتابعين، يدرك ذلك

(١) مولد اللغة: ٦١.
(٢) فصول في فقه العربية: ٣٦٣ ـ ٣٦٤.
(٣) ينظر: المعرّب للجواليقي: ٦.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٨.
(٦) فصول في فقه العربية: ٣٥٩.

تمامًا؛ فقد ((روي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم، في أحرف كثيرة أنّه من غير لسان العرب؛ مثل: سجّيل، والمشكاة، واليمّ، والطور، وأباريق، وإستبرق، وغير ذلك))[1]. ولكن طائفة من مفكري الإسلام، تذهب إلى إنكار وقوع المعرّب في القرآن الكريم، منهم: أبو عبيدة معمر بن المثنّى (ت ٢١٠ هـ)؛ إذ يقول: ((من زعم أنّ في القرآن سوى العربية، فقد أعظم على الله القول))[2]. وكذلك أبو بكر بن الأنباري، يقول ((... إنّ الله ﷻ لا يخاطب العرب بلغة العجم؛ إذ بيّن ذلك في قوله جلّ وعلا: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [*][3].

وذهبت طائفة أخرى إلى القول بعربية هذه الألفاظ بعد أنْ عرّبتها العرب، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل[4].

أمّا في العصر الحديث فيواصل الشيخ أحمد شاكر،حملة أبي عبيدة في القديم، على من ذهب إلى وقوع المعرّب في القرآن، ويَصِم القول بذلك، بأنّه ((قولٌ ينبو عنه التحقيق، وإنّما ذهب إليه مَن ذَهَب، إعظامًا لِما روي عن بعض الأقدمين في ألفاظ قرآنية، أنّها معرّبة، وعجزًا عن تحقيق صحّة الرواية، وعن تحقيق صحّة هذه الحروف في كلام العرب، ثم تقليدًا لأولئك القائلين، وجَمْعًا بين القولين زعموا))[5].

وحاول الشيخ شاكر أن يعثر على اشتقاق عربي للكلمات التي ذكرها الجواليقي في كتابه (المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم).

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ الأمثلة التي ذكرها الشيخ أحمد شاكر، ضدّ القول بوقوع المعرّب في القرآن تدلّ على تعصّبه، فيقول: ((وهو تعصّب لا مبرر له؛ إذ الكلمة المعرّبة تصبح عربية، باستعمال العرب إيّاها على مناهجهم في لغتهم، غير أنّ ما دعا العلماء إلى القول بعدم أصالتها في العربية، أنّها تدلّ على شيء لم يكن له وجود في الأصل، في البيئة العربية، وإنّما هو وافد مع اسمه إلى تلك

(١) المعرّب للجواليقي: ٥.
(٢) المصدر نفسه: ٤.
(*) الزخرف / ٣.
(٣) الأضداد: ٣٨.
(٤) من أصحاب هذا المذهب: أبو عبيد القاسم بن سلاّم، ينظر: المعرّب: ٥.
(٥) مقدمة المعرب للجواليقي: ١١:

البيئة، كما وفدت علينا في العصر الحديث كلمات، مثل: تليفون، وراديو، وتلفزيون، مع أجهزتها التي سُميت بها...، لأنّ المفردات التي تقتبسها لغة ما، عن غيرها من اللغات، يتّصل معظمها بأمور قد اختصّ بها أهل هذه اللغات، أو برزوا فيها... وهكذا نرى من العبث إنكار وقوع المعرّب في العربية الفصحى، والقرآن الكريم))[1].

وقد وقف اللّغويون العرب بالتعريب، عند عصور الاحتجاج، التي تشمل عصر الجاهلية وصدر الإسلام والأمويين، ويُعدّ جميع ما فيها عربية فصحىٰ، وما جاء بعدها مولّد لا يصحّ، فيستوي في هذا التطوّر والتعريب الجديد[2].

أمّا الاهتمام الكبير الذي ناله التعريب في دراسات المحدثين فلم يخلُ من اختلاف أصحابها في نظرتهم إلى التعريب وموقفهم منه،ويمكننا أن نجعله على ثلاثة مذاهب:-

الأول: ذهبت طائفة من الباحثين إلى رفض إدخال الكلمات الأعجمية إلى العربية بعد عصور الاحتجاج؛ لأنّها لم تجد إمامًا من أئمّة اللغة يصرّح بقياسيّة التعريب، وترى هذه الطائفة أنّ ذسدّ حاجتنا إلى المفردات بطرق أخرى كالاشتقاق والنحت والإبدال وغيرها. ومن ذهب إلى هذا المذهب: مصطفى صادق الرافعي [3]، ورشيد بقدونس[4]،وعزّ الدين التنوخي[5].

الثاني: ذهبت طائفة أخرى من الباحثين إلى وجوب تعريب الألفاظ الأعجمية كيفما يتّفق، لتزيد العربية ثروة إلى ثروتها، ولاسيمّا المصطلحات التي يمكن أن تعدّ مصطلحات عالمية في جميع اللغات وقد عبّر عن رأي هذه الطائفة واحتّج لمذهبه يعقوب صرّوف[1].

---

(١) فصول في فقه العربية: ٣٦٢ ـ ٣٦٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦٦.
(٣) ينظر: الاشتقاق والتعريب: ١٢٩.
(٤) ينظر: حركة التصويب اللغوي: ٣٠٧ ـ ٣٠٨، أطروحة دكتوراه، محمد ضاري حمادي.
(٥) ينظر: المباحث اللغوية في لعراق: ٨٩، والحاشية (٢) ٧٧.
(١) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق: ٢٦٩ ـ ٢٦٧.

الثالث: ذهبت طائفة مذهبًا معتدلاً بين الطائفتين السابقتين؛ إذ ذهبوا إلى جواز الاستعانة بالتعريب عند الضرورة لسد حاجة العربية إلى المفردات وخصوصًا في الأعلام وأسماء الأجناس والمصطلحات بشرط ألاّ يفسد هذا المعرّب أصلاً من أصول اللغة أو يخرج بها عن طرائقها المألوفة. فإهمال التعريب عند وجود الضرورة لايقلّ خطرًا عن إباحته بغير تقييد، وإنّ أصحاب هذا المذهب المعتدل يمثّلون العدد الأكبر من الباحثين، وقد ذكر محمد ضاري حمادي في أطروحته (حركة التصويب اللغوي)[٢] أكثر من ثلاثين باحثًا يمثّلون هذا المذهب.

ويذهب لغويّنا الدكتور رمضان عبد التواب مذهب المعتدلين في التعريب؛ فيقول: ((وفي رأيي أنّ اللغة لا تفسُد بالدخيل بل حياتها في هضم هذا الدخيل؛ لأنّ مقدرة لغةمّا تَمَثُّل الكلام الأجنبي، تعدّ مَزيّة وخصّيصةً لها؛ إذ هي صاغته على أوزانها، وصبّته على قوالبها، ونفخت فيه من روحها، وتركت عليه بصماتها؛ فالتعريب إذن ضروري لحياة العلم))[٣].

و هو يرى أنّ المشكلة في تعريب ألفاظ العلم ومستحدثات الحضارة، ((هي مشكلتنا الحقيقيّة في العصر الحديث. ومجامعنا العلمية لم تستطع حتى الآن، معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة، فإنّها تنتظر حتى يشيع اللفظ الأجنبي على كلّ لسان، وتستخدمه العامّة والخاصّة، ثم تقوم قيامة المجامع العلمية، وتحاول البحث عن لفظ عربي بديل، و بذلك يو لد هذا اللفظ ميّتًا، لا شتهار اللفظ الأعجمي و شيوعه على الألسنة))[٤].

ثم يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ الحلّ في معالجة هذه المشكلة هو: ((... لو صاحب دخول المخترع الأجنبي إلى البلاد العربية، وضع لفظ عربي له،

(٢) ص: ٣٢٢ - ٣٢٣.
(٣) فصول في فقه العربية: ٣٦٨.
(٤) المصدر نفسه: ٣٦٨.

وعناية وسائل الإعلام والصحافة بالدعاية له، لقضيَ على الكثير من مظاهر هذه المشكلة من أساسها))[1].

وأرى أنّ هذا هو القول المفيد، ويجب علينا أن نأخذ به وندعو إليه.

* * *

رابعًا: التـــــرادف:

هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد[2]. وقد يُعبّر عنه بأنّه: ما كان معناه واحدًا وأسماؤه كثيرة[3]. وهو بهذا المعنى عكس المشترك اللفظي.

والترادف من الظواهر اللغوية القديمة التي انتبه إليها علماء اللغة في وقت مبكر، إذ سجّلت مصنفاتهم عدّة أسماء مختلفة للمعنى الواحد، وذلك قبل أنْ يُصطلح عليها ويتشعّب القول فيها. ولعلّ من أقدم النصوص التي أشارت بوضوح إلى هذه الفكرة في اللغة ما جاء في كتاب سيبويه: ((اعلم أنّ من كلامهم... اختلاف اللفظين والمعنى واحد... نحو: ذهب وانطلق))[4]، فهذا الضرب من الألفاظ هو الذي سُمّيَ فيما بعد بالألفاظ المترادفة. ثم تناقل كلام سيبويه هذا كثير من العلماء من بعده وذلك بشيء من التصرّف والزّيادة والشرح. فقد عرض له قطرب (ت بعد ٢١٠هـ)، والمبرّد، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، وابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)، وغيرهم[5].

((وأمّا الخلاف في هذه الفكرة فيرجع إلى القرن الثالث الهجري على وجه التحديد؛ إذ إنّنا لا نلحظ أيّ خلاف أو جدل بشأنها قبل هذا العصر))[6]. فذهب بعض علماء اللغة إلى وجود ظاهرة الترادف في اللغة العربية ويجعلونها سمة مميّزة لها من سائر لغات العالم، وبالغوا في جمع تلك الألفاظ، وكان فخر أحدهم، أنّه يحفظ لهذا

(١) المصدر نفسه: ٣٦٨.
(٢) التعريفات للجرجاني: ٤٩.
(٣) المصدر نفسه: ٧٩.
(٤) الكتاب: ١ / ٧ ــ ٨.
(٥) ينظر: الترادف في اللغة: ٣٥ ــ ٤٦.
(٦) المصدر نفسه: ٤٦.

الشيء أو ذاك، كذا وكذا اسمًا، كالأصمعي الذي كان يحفظ للحجر سبعين اسمًا[1]، وابن خالويه الهمذاني الذي يقول: جمعت للأسد خمسمائة اسم، وللحيّة مائتين[2].

وظهرت طائفة أخرى من العلماء، تعارض هذا الاتّجاه وترفض ظاهرة الترادف في العربية رفضًا تامًّا؛ وقد ذكر الدكتور عبد التواب عددًا منهم أشهرهم: ((أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي (ت٢٣١هـ)، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، وأبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه (ت٣٣٠هـ)، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وأبو الحسين أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ)، وغيرهم))[3].

وهذا يعني أنّ الكوفيين كانوا يرفضون هذه الظاهرة في اللغة، أمّا أبو علي الفارسي فهو بصري متأخّر والذي عدّه عبد التواب ممن يرفضون هذا الاتجاه رفضًا تامًّا؛ مستدلا برواية السيوطي عن أبي علي الفارسي، أنّه قال: ((كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحْفظُ للسيف خمسين اسمًا. فتبسّم أبو علي، وقال: ما أحفِظُ إلاّ اسمًا واحدًا، وهو السيف ! قال ابن خالويه: فأين المهنّد والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات، وكأنّ الشيخ لا يفرّق بين الاسم والصفة))[4]. وعلى ذلك فالرواية لا يمكن أن تكون دليلا على أنّه كان يرفض الترادف إنّما يبدو كان يقصد أنّ هذه الكلمات التي ذكرها ابن خالويه كانت ضمن باب المجاز، لأنّ الترادف عنده أن تكون الألفاظ موضوعة لمعنى على الحقيقة؛ إذ إنّ الأصوليين يعرّفون الترادف بأنّه: ((عبارة عن توارد الألفاظ المفردة على مسمى واحد بحسب أصل الوضع، فيدل على معنى واحد من جهة واحدة؛ كالليث والأسد، يطلقان على الحيوان المعروف، وكلّ واحد منهما يحمل الدلالة عليه من غير فرق، وهذا هو المعنى الحقيقي للترادف، إذا قلنا: بأنّه اتّحاد عام في المعنى))[1]. وعلى هذا كان أبو علي يقول بالترادف ولكنّه متشدّد فيه؛

(١) ينظر: الصاحبي...: ٤٤.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣.
(٣) فصول في فقه العربية: ٣١١.
(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/ ٤٠٥.
(١) التصور اللغوي عند الأصوليين: ٩٩.

بدليل أنّه متحمس للترادف في كتابه البغداديات، فيقول:((... واختلاف اللفظين والمعنى واحد حسن بعد الحاجة إلى التوسّع بالألفاظ، وبيّن أنّ هذا القسم لو لم يوجد، لم يوجد من الاتّساع ما وجد بوجوده... ألا ترى أنّ في التنزيل: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (*)،و(الغرابيب) هي: السود عند أهل اللغة، فحَسُنَ التكرير لاختلاف اللفظين، ولو كان (غرابيب) (غرابيب) لم يكن سهلا...))[2].

يتّضح ممّا تقدّم أنّ أبا علي يقرُّ بوجود الترادف في اللغة لأنّه يقول: ((لو لم يوجد لم يوجد من الاتّساع ما وجد بوجوده)) ولكن هذا الوجود مقترن بحسن الحاجة إليه فليس من الحسن الإفراط به[3].

أمّا الدارسون المعاصرون من العرب فكادوا يجمعون على وقوع الترادف في اللغة العربية؛ إذ إنّ أغلبهم يؤكّدونه بوصفه أمرًا واقعًا لايمكن دحضه، وإنّ إنكاره إنكارًا تامًّا مذهب لا تؤيّده النصوص والشواهد اللغوية، وأنّه شيء ثابت في العربية، قلّ أو كثُر[4]. قال الدكتور رمضان عبد التواب: ((ورغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى، من فروق أحيانًا، فإنّنا لا يصحّ أن نذكر الترادف مع من أنكره جملة، فإنّ إحساس الناطقين باللغة، كان يعامل هذه الألفاظ معاملة المترادف؛ فنراهم يفسّرون اللفظة منها بأخرى))[5].

أمّا مفهوم الترادف فقد اختلف بمرور الزمن نتيجة توافر العلماء على التأمّل في هذه الظاهرة، وبسبب تباين مناهجهم ومذاهبهم في النظر إليها. فقد شارك في هذا كثير من علماء اللغة والأصول والفقه والمنطق قدامى ومعاصرين. فقد افتقر اللغويون القدامى إلى منهج واضح دقيق محدَّد لهذا المفهوم، وكذلك ما كان من نظرتهم إلى المترادفات تبعًا إلى الوضع الأصلي للألفاظ، وخلطهم بين المستويات

(*) فاطر / ٢٧.
(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٥٣٣ ـ ٥٣٤.
(٣) ينظر: أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية: ٨٠.
(٤) ينظر: الترادف في اللغة: ٢٥٩.
(٥) فصول في فقه العربية: ٣١٥ ـ ٣١٦.

اللغوية المختلفة في الزمان والمكان والبيئة كلّ ذلك مردّ خلطهم في ظاهرة الترادف[1].

أمّا نظرة المعاصرين إلى الترادف فتتّصف بالدقّة والموضوعية قياسًا إلى النظرة اللّغوية القديمة التي نجد فيها كثيرًا من السّعة والشمول، وتتمثّل تلك النظرة في الشروط اللّغوية التي وضعوها، ورأوا أنّه لا بدّ من تحقّقها حتّى يمكن القول بالترادف في الألفاظ.

وهذه الشروط يلخّصها الدكتور رمضان عبد التواب على النحو الآتي[2]:-

١. الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتّفاقًا تامًّا، فإذا تبيّن لنا بدليل قوي، أنّ العربي يفهم حقًّا من كلمة: (جَلَسَ) شيئًا، لا يستفيده من كلمة: (قَعَدَ) قلنا حينئذ: ليس بينهما ترادف.

٢. الاتّحاد في البيئة اللغوية. ولم يفطن المغالون في الترادف إلى مثل هذا الشرط؛ بل عدّوا كلّ اللّهجات وحدة متماسكة، وعدّوا كل الجزيرة العربية بيئة واحدة، ولكنّنا نعدّ اللغة المشتركة أو الفصحى الأدبية، بيئة واحدة، ونعدّ كلّ لهجة أو مجموعة منسجمة من اللهجات، بيئة واحدة.

٣. الاتّحاد في العصر. فالمعاصرون حين ينظرون إلى المترادفات، ينظرون إليها في عهد خاص وزمن معين، فإذا بحثنا عن الترادف، يجب ألاّ نلتمسه في شعر شاعر من الجاهليين، ثم نقيس كلماته بكلمات وردت في نقش قديم، يرجع إلى العهود المسيحيّة مثلاً.

٤. ألاّ يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوتي آخر، فحين نقارن بين: (الجثل) و (الجفل) بمعنى: النمل، نلحظ أنّ إحدى الكلمتين، يمكن أن تُعدَّ أصلاً، والأخرى تطوّرًا لها.

* * *

خامسًا: المشترك اللّفظي:

(١) ينظر: الترادف في اللغة: ٣٠٥.
(٢) فصول في فقه العربية: ٣٢٢ -٣٢٣، وينظر: في اللهجات العربية: ١٧٨ - ١٧٩.

هو: ((اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة))[1]. ويختلف المشترك اللفظي عن الدلالة المجازية للألفاظ، فالأول وضِع على سبيل الحقيقة، في حين تتغير المعاني المجازية للفظ من حالٍ إلى حالٍ باختلاف الاستعمال والتركيب[2].

وإنّ كبار اللغويين العرب يؤمنون بهذه الظاهرة في العربية كالخليل (ت١٧٥هـ)، وأبي عبيدة (ت٢١٠ هـ)، وأبي زيد (ت٢١٥ هـ)، وأبي الحسن الأخفش (ت٢١٥ هـ)، والأصمعي (ت٢١٦ هـ)، والمبرّد (ت٢٨٥ هـ)، وابن فارس، والثعالبي (ت٤٢٩هـ)، والسيوطي، وغيرهم.

في حين يذهب بعضهم إلى إنكار هذه الظاهرة في أصل اللغة كما هو الحال عند ابن دُرُستويه (ت٣٤٧هـ)؛ إذ يقول: ((فإذا اتّفق البناءان في الكلمة والحروف ثم جاءا لمعنيين مختلفين، لم يكن بدّ من رجوعهما إلى معنى واحد ، يشتركان فيه، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى))[3].

ووقف الدارسون المعاصرون على هذه الظاهرة موقف الدارس الباحث المتأمّل، فميّزوا بين ما هو أدخل على المشترك اللفظي وما كان منه، وجعلوا المجاز مسوّغًا لإخراج كلّ الألفاظ التي أدخلها الدارسون في المشترك اللفظي[4].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ ((المشترك اللفظي، لا وجود له في واقع الأمر إلا في معجم لغة من اللغات، أمّا في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها، فلا وجود إلا لمعنى واحد، من معاني هذا المشترك اللفظي))[5]. أي أنّ المألوف في الاستعمال هو ألاّ يطفو في الشعور من المعاني المختلفة، التي تدلّ عليها إحدى الكلمات إلاّ المعنى الذي يعنيه سياق النصّ، أمّا المعاني الأخرى فتُمحى وتتبدّد. فالفعل (أدْرَكَ) مثلا، إذا انتزع من مكانه في النظم، يصبح غامضًا غير محدّد

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/ ٣٦٩.
(٢) ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ٢٤٢.
(٣) تصحيح الفصيح لابن درستويه: ١/٢٤٠.
(٤) ينظر: فقه اللغة، لعلي عبد الواحد وافي: ٨٤، ودلالة الألفاظ: ٢٠٩ ـ ٢١٠.
(٥) فصول في فقه العربية: ٣٣٤.

المعنى، هل معناه: (لَحِقَ به) أو (عاصره)، أو أنّه يعني: (رأى) أو (بلغ الحلم)؟ فإنّ السياق الذي استعمل فيه الفعل، هو وحده الذي يمكنه أن يجيب عن هذا السؤال[1].

ويمكننا أن نلخّص عوامل نشأة المشترك اللفظي في العربية ـ التي عرضها الدكتور رمضان عبد التواب ـ على النحو الآتي[2]:ـ

١ ـ **الاستعمال المجازي:** فمثلا كلمة (العين)، تدل في الأصل على عضو الإبصار في الإنسان والحيوان، وتدلّ في العربية أيضًا: على الإصابة بالعين؛ وضرب الرجل في عينه؛ والمعاينة؛ وهذه كلّها اشتقاقات فعلية من لفظ (العين) بمعناها القديم.

ومن معانيها كذلك: (المال الحاضر)؛ لأنّه يعاين كذلك، بعكس المال الغائب الذي لا تراه العين.

ومن معانيها: (الجاسوس) و (ربيئة الجيش) وهو الذي ينظر لهم، وهذا على التشبيه والمبالغة، فكأنهما قد تحوّلا إلى عين كبيرة؛ لأنّ العين أهم أعضائهما في عملهما.

ومن المعاني كذلك: (خيار الشيء) و (السيّد) و(سنام الإبل)، وهذه الثلاثة يجمعها بالعين قيمتها بالنسبة إلى سائر الجسد، على التشبيه بها في المكانة والمنزلة.

ومن المعاني أيضًا: (الدينار) و (عين الركبة)، و(عين الشمس) و(عين الماء)؛ وهذه كلّها على التشبيه بالعين في الاستدارة،أو سيلان الدمع منها.

٢ ـ **اللّهجات:** مثلا أن قبيلة (تميم)كانت تطلق كلمة: (الألفت) على الأعسر، كأنّ فيه التفاتًا من اليمنى إلى اليسرى. أمّا قبيلة (قيس) فكانت تطلق هذه الكلمة على (الأحمق). ولعلّها كانت تلحظ فيه التفاتًا من الكَيْس إلى الحمق[1].

---

(١) ينظر: دور الكلمة في اللغة: ٥٤، واللغة لفندريس: ٢٢٨.
(٢) ينظر: فصول في فقه العربية: ٣٢٦ ـ ٣٣٤.
(١) ينظر: المزهر في علوم اللغة...: ١ / ٣٨١.

٣ ـ **اقتراض الألفاظ من اللّغات المختلفة**: مثلا: في العربية الفصحى: ((الحُبُّ بمعنى الوِداد، وهو حبّ الشيء)) وفيها كذلك: ((الحبّ: الجرّة التي يجعل فيها الماء))[٢]. والمعنى الأول عربي أصيل، أمّا الثاني، فهو فيها مستعار من الفارسية، لكلمة مماثلة تمامًا للفظ العربي[٣].

٤ ـ **التطوّر اللغوي**: مثلا: ((الفَرْوَة: جلدة الرأس و الغنى))[٤]. وأصل الكلمة بالمعنى الثاني، هو: (الثروة)، أبدلت الثاء فاءًا، على طريقة العربية في مثل: (جَدَثَ) و (جَدَفَ) و(حثالة) و (حفالة)، وما أشبه ذلك.

سادسًا: التّضـاد:

هو: نوع من المشترك اللفظي يكون اللفظ فيه محتويًا معنيين: أحدهما ضدّ الآخر[٥]. و قد يكون بلفظين أيضًا أحدهما ضد الآخر في المعنى، و قد يكون في الألفاظ إيجابًا وسلبًا وحينئذ يكون تناقضًا.

ويدلّ على فكرة التّضاد في النوع الأول المعنيان اللذان تضمنهما لفظ واحد، وأطلق عليه اللغويون العرب: الأضداد، مثل: ((الصريم: يقال لليل صريم، وللنهار صريم،... و كذلك السُّدفة: الظلمة، والسُّدفة: الضوء... والجلل: اليسير، والجلل: العظيم))[٦]. و قد كثر التأليف في هذا النوع من الأضداد؛ إذ بلغت عدّة ذلك (٣١) مؤلّفًا، بدءًا بأضداد قطرب (ت بعد ٢١٠ هـ) وانتهاءًا بمُؤلَّفٍ مجهول المؤلف[١]، فضلا عمّا تضمّنته المعجمات من مادّة تفرّقت في تضاعيفها، واستمرّت هذه العناية لدى المعاصرين فبلغت دراساتهم (١٥) دراسة ما بين كتاب وبحث[٢].

---

(٢) شفاء الغليل...: ٦٨.
(٣) ينظر: المعرّب للجواليقي: ١٢٠.
(٤) القاموس المحيط: (فرو): ٤/ ٣٧٣.
(٥) ينظر: في اللهجات العربية: ٢٠٧، وفصول في فقه العربية: ٣٣٦.
(٦) الأضداد لابن الأنباري: ١.
(١) ينظر: الأضداد في اللغة: ٣١٢ ـ ٣١٨.
(٢) ينظر الأضداد اللفظية: (بحث) للدكتور مكي نومان الدليمي، مجلة كلية التربية للبنات ـ جامعة بغداد، م/١٦، العدد/١، ص/١٠ ـ ٢١، لسنة ٢٠٠٥م.

أمّا النوع الثاني فهو ما يقع في كلمتين (الكلمة وعكسها) من الأسماء والأفعال، وهذا ما أسقطه اللغويون من حساب دراستهم[٣]، وأدخل في البديع، وهو ما يسمّيه أهل البلاغة بـ ((الطّباق والتّضاد أيضًا))[٤].

أمّا النوع الثالث: فيكون ((في الألفاظ إيجابًا وسلبًا وحينئذ يكون تناقضًا))[٤]. أي ما يقع بالنفي أو بواسطة همزة السلب، من ذلك ما نبّه عليه ابن جنّي؛ إذ قال: ((أنّ كلّ فعل أو اسم من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإنّ وضْع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إيّاه. وذلك قولك: قام، فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس... [فإذا]" أردت نفي شيء منها ألْحقته حرف النفي فقلت: ولم يفعلْ، ولن يفعلَ، ولا نفعلُ... وكذلك (عجم) أين وقعت في كلامهم... للإبهام وضد البيان ثم... قالوا أعجمت الكتاب إذا بيّنته وأوضحته. فهو إذن لسلب معنى الاستبهام لا إثباته...))[٥].

وقد اختلف علماء اللغة في النوع الأول منه. قال جماعة بوقوعه في اللغة، وفي مقدّمتهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وقطرب، وغيرهم كثيرون من تلاميذهم وأتباعهم[١]، على أنّهم كانوا يختلفون في تأويلها ويطلقون تعليلات عديدة في أسباب تكوّنها في اللغة. ويخالفهم آخرون بإنكارها؛ منهم ابن دُرُستويه، الذي ألّف كتابًا في أبطال الأضداد[٢].

---

(٣) درس الدكتور مكي نومان الدليمي في بحثه السابق ؛ هذه الأضداد في ضمن أصناف العلاقات الدلالية بين الألفاظ، واختار اصطلاح (الأضداد اللفظية) الذي ورد عند ابن الأثير، ليطلقه على الأضداد التي تكون في لفظين متضادين في المعنى. وهو أول من أطلق مصطلح (الأضداد المعنوية) على اللفظ الواحد تضمّن معنيين متضادين، ليميّز في الاصطلاح بين هذين النوعين من الأضداد.

(٤) التلخيص في علوم البلاغة: ٣٤٨.

(٥) أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية: ٨٣.

(*) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) الخصائص: ٣/ ٧٥ ـ ٧٦.

(١) ينظر: التضاد في ضوء اللغات السامية: ١٨.

(٢) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/ ٣٩٦.

وترى جماعة من العلماء أنّ التضاد في المعاني، ينشأ أولاً في لهجات مختلفة، ثم تستعير كلّ لهجة المعنى المستعمل عند الأخرى، وبذلك يجتمع المعنيان المتضادان في هذه اللهجة، عن طريق تلك الاستعارة، فمن المُحال أن يقع اللفظ على معنيين متضادين، أوقعه العربي عليهما بمساواةٍ منه بينهما. ومن هؤلاء ابن دريد (ت ٣٢١هـ) (١)، وابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)(٣).

ويؤيّد الدكتور رمضان عبد التواب الرأي الأخير؛ فيقول: ((ومن الطبيعي أنّ الكلمة من كلمات الأضداد، لم توضع للمعنيين المضادين في أول الأمر، وإنّما وضعت لأحدهما، ثم جدّت عوامل مختلفة، أدّت إلى نشأة المعنى الثاني المضاد للمعنى الأول... غير إنّنا لا نودّ أن نندفع وراء المؤلفين في الأضداد، من اللغويين العرب، فنعدّ كلّ ما أتوا به من كلمات هذه الظاهرة صحيحًا))(٤).

وقد عدَّ عبد التواب كثيرًا من الكلمات في كتب الأضداد من باب: المشترك اللفظي، لا من باب التّضاد(٥)، كما اشترط ((اتّحاد الكلمة ومتعلّقاتها في المعنيين؛ لأنّ أيّ تغيير فيها، أو في متعلّقاتها، يخرجها عن كونها بذاتها تحمل المعنيين المتضادين))(٦). لذلك فهو لا يعدُّ مثلا: (ظاهر عنك) بمعنى زائل، و(ظاهر عليك) بمعنى لازم - التي وردت عند ابن الأنباري(١) - من الأضداد. وهو أيضًا لا يعدّ من كلمات الأضداد ((ما ترك اللغويون العرب الاستشهاد على أحد مَعْنَيَيْهِ ؛ لأنّه لم يثبت في كلام العرب أنّه استعمل بهذا المعنى، مثل: قولهم: إنّ (قَسَطَ) تعني: عَدَلَ أو جارَ... فالمعنى الأول لا دليل عليه، أمّا الثاني فقد ورد في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ (*)(٢)، كذلك يستبعد من كلمات الأضداد،

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٢٩١.
(٤) ينظر: الأضداد: ١١.
(٥) فصول في فقه العربية: ٣٣٨ - ٣٣٩.
(٦) ينظر: فصول في فقه العربية: ٣٣٩ - ٣٤٠.
(٧) المصدر نفسه: ٣٤٠.
(١) في كتابه الأضداد: ٥٦.
(*) الجن / ١٥.
(٢) فصول في فقه العربية: ٣٤١.

((تلك التي صحّفها اللغويون أو حرّفوها... ومن التصحيف قول أبي الطيّب اللغوي: (يقال: أَشْدَفَ الليل؛ إذا أظلم، وأَشْدَفَ الصبح؛ إذا أضاء)، فإنّه ممّا لا شكّ فيه أنّ هذا تصحيف لكلمة: (أسْدَفَ) و (السُّدفة) بمعنى الظلمة والضوء)) (٣).

وقد أقرّ الدكتور رمضان عبد التواب أنّ هناك ((مجموعة صالحة من كلمات الأضداد في العربية، ولا شكّ في أنّ الأصل فيها كلّها، دلالتها على معنى واحد، غير أنّ هناك عوامل كثيرة، أدّت إلى التّضاد فيها)) (٤). ثم عرض هذه العوامل، وطبّقها على بعض كلمات الأضداد، وسنعرضها بإيجاز على النحو الآتي (٥):-

١ - **عموم المعنى الأصلي:** قد يكون المعنى الأصلي للكلمة عامًّا، ثم يتخصّص في لهجة من اللهجات، كما يتخصّص في اتّجاه مضاد في لهجة أخرى ، مثل كلمة: (الذفر) بمعنى: الريح الطيّبة، والريح المنتنة، ويبدو أنّ المعنى الأصلي للكلمة هو: (الريح)، وهو أعمّ من الريح الطيّب والخبيث.

٢ - **التفاؤل:** إذا شاء المرء التعبير عن معنى سيّئ، تشاءم من ذكر الكلمة الخاصّة به، وفرّ منها إلى غيرها من كلمات حسنة المعنى، قريبة إلى الخير؛ مثل المفازة: معناها في العربية: المنجاة والمهلكة. واشتقاق الكلمة من: (الفوز) يؤكد أصالة المعنى الأول، أمّا إطلاقها على المعنى الثاني، فهو على سبيل التفاؤل.

٣ - **التّهكُّم:** لا شكّ أنّ عامل التّهكّم والهزء والسخرية، من العوامل التي تؤدي إلى قلب المعنى، وتغيير الدلالة إلى ضدّها في كثير من الأحيان؛ فأصل كلمة (التعزير) في العربية: التعظيم، غير أنّها تستعمل في معنى التأديب والتعنيف واللّوم تهكّمًا واستهزاءً بالذنب.

٤ - **الخوف من الحسد:** يشيع في القبائل البدائية أن يفرّ المرءُ، من وصف الأشياء بالحسن والجمال حتى لا تصيبها عين الحسود؛ مثل كلمة: (شوْهاء) يوصف بها الفرس القبيح والجميل؛ فيقال: مهرة شوْهاء، إذا

(٣) المصدر نفسه: ٣٢١ - ٣٢٢.
(٤) المصدر نفسه: ٣٤٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٢ - ٣٥٥.

كانت قبيحة، ومهرة شوْهاء، إذا كانت جميلة. وإنّ مادّة: (شوه) تعني: التشويه والقبح، وإطلاق الكلمة على المهرة الجميلة من باب درء العين والحسد.

٥ ـ **التطوّر اللغوي:** أن توجد كلمتان مختلفتان، لهما معنيان متضادّان، فتتطوّر أصوات أحداهما، بصورة تجعلها تنطبق على الأخرى تمامًا، فيبدو الأمر كما لو كانت كلمة واحدة لها معنيان متضادّان، مثل قول بني عُقيل: (لمقتُ الكتابَ) أي: كَتَبْتُه، وقول سائر قيس: (لمقتُ الكتابَ) أي: محوته. هكذا يبدو التّضاد في الفعل (لَمَقَ) غير أنّ هناك فعلاً آخر بمعنى الكتابة، هو: (نَمَقَ). فتطوّر هذا الفعل الأخير في نطق بني عُقيل، فأبدلت النون لامًا. وهما من الأصوات المتوسّطة التي يحدث فيها الإبدال كثيرًا.

٦ ـ **المجاز والاستعارة:** مثل إطلاق كلمة: (الأُمّة) على الجماعة وعلى الفرد؛ وإطلاقها على الفرد على وجه المبالغة؛ فيقال عن هذا العالم أو ذاك:(كان أُمّةٌ وحده) فاستُعير له لفظ يطلق في العادة على الجماعة.

٧ ـ **احتمال الصيغة الصرفية للمعنيين:** مثل: (رَكوب) بمعنى: الراكب والمركوب، فهي على وزن (مفعول) وتستعمل في العربية بمعنى: فاعل، مثل: شكور وكفور، كما تُستعمل أحيانًا بمعنى: (مفعول)؛ مثل: رسول، بمعنى: مُرْسَل[1].

(١) ينظر: فصول في فقه العربية: ٣٤٢ ـ ٣٥٥.